

بنك البحرين والكويت ش.م.ب.

القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والكويت ش.م.ب.

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك البحرين والكويت ش.م.ب. ("بنك البحرين والكويت ش.م.ب." أو "البنك") وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً "بالمجموعة")، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. لقد تم دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه القوائم، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا المسؤوليات المذكورة في بند مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والكويت ش.م.ب. (تمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تمة)

إضمحلال القيمة المدرجة للقروض والسلف	أمور التدقيق الرئيسية
<p>الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق</p> <p>لقد تضمن نهجنا فحص الرقابة المرتبطة بالعمليات المتصلة بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات موضوعية بشأن تلك التقديرات. تتركز إجراءاتنا، من بين الأمور الأخرى، على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● لقد قمنا بتقييم: <ul style="list-style-type: none"> ○ سياسة مخصصات الإضمحلال الخاصة بالمجموعة القائمة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بما في ذلك معيار الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ ○ أساليب ومنهجية نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة مقابل متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ و ○ فحصنا صحة النظريات ونزاهة العمليات الحسابية للنماذج. ● لقد قمنا بفهم التصميم وفحصنا مدى الفعالية التشغيلية للرقابة ذات الصلة لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك بناء النموذج والموافقة عليه، والمتابعة/ التحقق المستمر والحوكمة حول النموذج ودقة العمليات الحسابية. كما تحققنا من صحة اكتمال ودقة البيانات المستخدمة ومدى معقولية افتراضات الإدارة؛ ● لقد قمنا بفهم وتقييم الافتراضات الجوهرية للنموذج فيما يتعلق بالتعرضات وكذلك الاستثناءات مع التركيز على: <ul style="list-style-type: none"> ○ افتراضات النموذج الرئيسية المعتمدة من قبل المجموعة؛ و ○ الأسس والبيانات المستخدمة لتحديد الاستثناءات. ● بالنسبة لعينة من التعرضات، لقد قمنا بتنفيذ إجراءات لتقييم: <ul style="list-style-type: none"> ○ مدى ملائمة قيمة التعرضات عند التعثر في السداد واحتمالية التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد (بما في ذلك قيم الضمانات المستخدمة) في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ ○ تحديد التعرضات ذات الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية في الوقت المناسب ومدى ملائمة درجات تصنيف المجموعة؛ و ○ عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. 	<p>إن عملية تقدير مخصص الإضمحلال للقروض والسلف المرتبطة بمخاطر الائتمان وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ يعد أمراً هاماً ومعقداً. يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ استخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لأغراض احتساب مخصص الإضمحلال. يتطلب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من المجموعة ممارسة الاجتهادات الجوهرية باستخدام افتراضات غير موضوعية عند تحديد كل من توقيت ومبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف. نظراً لصعوبة المتطلبات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، ومدى أهمية الاجتهادات المطبقة وتعرضات المجموعة للقروض والسلف التي تشكل جزءاً رئيسياً من موجودات المجموعة، فإن عملية تدقيق الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف تستحوذ على تركيزاً رئيسياً.</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغ إجمالي قروض وسلف المجموعة ١,٧٧٤,٢ مليون دينار بحريني وبلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بها ١٠٣,٣ مليون دينار بحريني، مشتملة على مخصص بمبلغ وقدره ٢٦,١ مليون دينار بحريني مقابل تعرضات المرحلتين ١ و ٢ ومبلغ وقدره ٧٧,٢ مليون دينار بحريني مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ٣. تم الإفصاح عن أسس احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في ملخص لأهم السياسات المحاسبية في الإيضاح رقم ٣٣ حول القوائم المالية الموحدة.</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك البحرين والكويت ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

إضمحلال القيمة المدرجة للقروض والسلف (تتمة)	
أمور التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
	<ul style="list-style-type: none"> ● بالنسبة لمعلومات النظرة المستقبلية المستخدمة من قبل إدارة المجموعة في احتساب خسائرها الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بإجراء مناقشات مع الإدارة وتحققنا من الموافقات الداخلية من قبل الإدارة بالنسبة للتوقعات الاقتصادية المستخدمة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ ● بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل إرضاء أنفسنا بشأن النموذج العام والافتراضات الجوهرية المستخدمة في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، قمنا بمراجعة تقرير التحقق المستقل المعد من قبل الخبير الاستشاري للمجموعة. وعلاوة على ذلك، قمنا بتنفيذ إجراءات للتأكد من كفاءة وموضوعية واستقلالية الخبير الاستشاري للمجموعة؛ و ● لقد أخذنا في الاعتبار مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة فيما يتعلق بمخصص إضمحلال القروض والسلف كما هو مطلوب بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. <p>كما قمنا بإشراك أخصائينا الداخليين حيثما كانت تتطلب خبراتهم المختصة.</p> <p>راجع التقديرات والآراء المحاسبية الهامة وإفصاحات القروض والسلف ونوعية الائتمان في الإفصاحات رقم ٣-٤ و ٧ و ٣٣ حول القوائم المالية الموحدة.</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والكويت ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٩ تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٩، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، تكمن مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئوليات مجلس الإدارة حول القوائم المالية الموحدة
إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة
إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيايل أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والكويت ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)
كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
 - فهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
 - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
 - التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهري حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسئولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسؤولة عن رأينا حول التدقيق.
- إننا نتواصل مع لجنة التدقيق والامثال التابعة للمجموعة حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والكويت ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)
كما نقوم بتزويد لجنة التدقيق والامتثال التابعة للمجموعة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع لجنة التدقيق والامتثال التابعة للمجموعة، القيام بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١)،
نفيد:

- (أ) أن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛
- (ب) وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛
- (ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد؛
- (د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير لمدققي الحسابات المستقلين هو السيد عيسى الجودر.

إنت وونغ

سجل قيد الشريك رقم ٤٥

١٧ فبراير ٢٠٢٠

المنامة، مملكة البحرين

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية
٢٠١٨ ٢٠١٩

إيضاحات

الموجودات

١٩١,٠	٣٧٦,٤	٤	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٤١٠,٤	٤٨٤,٤	٥	أذونات خزانة
٢٣٩,٢	٢٧٨,٣	٦	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١٧٧٢,٥	١,٦٧٠,٩	٧	قروض وسلف العملاء
٨٠٠,٣	٨٧٥,٠	٨	أوراق مالية استثمارية
٦٢,٩	٧٠,٦	٩	استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٧٧,٩	٧٤,٢	١٠	فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى
٢٧,٥	٣٥,٢	١١	ممتلكات ومعدات
٣,٥٨١,٧	٣,٨٦٥,٠		مجموع الموجودات

المطلوبات وحقوق الملكية

٢٥٨,٧	٣٦٣,١		المطلوبات
١٩٩,٠	٣١٣,٤		ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
١٤٤,٥	٣٣٣,٠	١٢	اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء
٢,٣٧٤,٥	٢,١٦٩,٥	١٣	اقتراضات لأجل
١٠٤,٦	١٣٩,٠	١٤	حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء
٣,٠٨١,٣	٣,٣١٨,٠		فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
			مجموع المطلوبات

حقوق الملكية

١٠٨,٢	١٢٩,٧	١٥	رأس المال
(٢,٥)	(٥,٢)	١٥	أسهم خزانة
٨٦,١	-	١٥	أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١
٤١,٠	١٠٥,٦	١٥	علاوة إصدار أسهم
٥٤,١	٦١,٦	١٥	إحتياطي قانوني
٥٤,١	٥٤,١	١٥	إحتياطي عام
(٢٥,١)	١١,٢	١٦	تغيرات متراكمة في القيم العادلة
(١١,٧)	(١٢,٢)		تعديلات تحويل عملات أجنبية
١٤٨,٩	١٤٤,٦		أرباح مبقاة
٤٤,٦	٥٤,٥	١٧	توزيعات مقترحة
٤٩٧,٧	٥٤٣,٩		العائد إلى ملاك البنك
٢,٧	٣,١		حقوق غير مسيطرة
٥٠٠,٤	٥٤٧,٠		مجموع حقوق الملكية
٣,٥٨١,٧	٣,٨٦٥,٠		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

رياض يوسف بلاتر
الرئيس التنفيذي للمجموعة

جاسم حسن زينل
نائب رئيس مجلس الإدارة


مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة


بنك البحرين والكويت ش.م.ب.
القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات	
١٦٥,٨	١٧٦,٤	١١٨	دخل الفوائد ودخل مشابه
(٥٥,٩)	(٦٩,١)	ب١٨	مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة
١٠٩,٩	١٠٧,٣		صافي دخل الفوائد ودخل مشابه
٢٨,٢	٢٦,٦	١٩	دخل الرسوم والعمولات - صافي
١٨,٩	١٧,٦	٢٠	دخل آخر
١٥٧,٠	١٥١,٥		مجموع الدخل التشغيلي
(٣٦,٤)	(٣٨,١)		تكاليف الموظفين
(٢١,٣)	(٢٥,١)		مصروفات أخرى
(٥٧,٧)	(٦٣,٢)		مجموع المصروفات التشغيلية
(٣٥,٣)	(١٨,٩)	٢١	مجموع المخصصات - صافي
٦٤,٠	٦٩,٤		صافي الدخل التشغيلي
٤,١	٦,٨	٩	حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٦٨,١	٧٦,٢		الربح للسنة قبل الضرائب
(٠,٤)	(٠,٢)	٢٢	مصروف ضريبي
٦٧,٧	٧٦,٠		الربح للسنة بعد الضرائب
٦٧,١	٧٥,٤		العائد إلى:
٠,٦	٠,٦		ملاك البنك
٦٧,٧	٧٦,٠		حقوق غير مسيطرة
٠,٠٥٦	٠,٠٥٩	٢٣	النصيب الأساسي للسهم في الأرباح (دينار بحريني)
٠,٠٥٢	٠,٠٥٩	٢٣	النصيب المخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)


رياض يوسف ساتر
الرئيس التنفيذي للمجموعة


جاسم حسن زينيل
نائب رئيس مجلس الإدارة


مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٢٠١٨

٢٠١٩

إيضاح

	٢٠١٨	٢٠١٩	
	٦٧,٧	٧٦,٠	الربح للسنة
			الدخل (الخسارة) الشاملة الأخرى
			البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
			القيمة العادلة من خلال إحتياطي الدخل الشامل الآخر
	٦,٥	٧,٦	(أدوات أسهم حقوق الملكية)
			البنود التي سيتم أو من الممكن إن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً
			إلى الأرباح أو الخسائر
			التغير في إحتياطي التحويل:
	(٢,٤)	(٠,٥)	تعديلات تحويل عملات أجنبية
			التغير في إحتياطي التحوط:
	٠,٤	(١,١)	الجزء الفعال للتغيرات في القيمة العادلة
			التغير في إحتياطي القيمة العادلة:
	(٢١,٣)	٣٠,٦	صافي التغير في القيمة العادلة
	(٢,٩)	(٢,٧)	صافي المبلغ المحول إلى الأرباح أو الخسائر
	(١٩,٧)	٣٣,٩	الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة
	٤٨,٠	١٠٩,٩	مجموع الدخل الشامل للسنة
			العائد إلى:
	٤٧,٤	١٠٩,٣	ملاك البنك
	٠,٦	٠,٦	حقوق غير مسيطرة
	٤٨,٠	١٠٩,٩	

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

العائد إلى ملاك البنك وحاملي الأوراق الرأسمالية

مجموع حقوق الملكية	حقوق غير مسيطرة	المجموع	توزيعات مقترحة	أرباح منقاة	تعديلات تحويل عملات أجنبية	تغيرات مترجمة في القيم العادلة	إحتياطي عام	إحتياطي قانوني	علاوة إصدار أسهم	أوراق	أسهم خزانة	رأس المال	إيضاحات
										رأسمالية دائمة قابلة للتحويل			
										مدرجة ضمن رأس المال فئة ١			
٥٠٠,٩	٢,٢	٤٩٨,٧	٣٩,٢	١٣٤,٦	(٩,٣)	(٨,٣)	٥٤,١	٥٤,١	٤١,٠	٨٦,١	(١,٠)	١٠٨,٢	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨
٦٧,٧	٠,٦	٦٧,١	-	٦٧,١	-	-	-	-	-	-	-	-	الربح للسنة
(١٩,٧)	-	(١٩,٧)	-	(٠,٥)	(٢,٤)	(١٦,٨)	-	-	-	-	-	-	خسارة شاملة أخرى
٤٨,٠	٠,٦	٤٧,٤	-	٦٦,٦	(٢,٤)	(١٦,٨)	-	-	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل
(٠,٦)	-	(٠,٦)	-	(٠,٦)	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٢ الدفع على أساس الأسهم
													توزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة
													القابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١
(٧,١)	-	(٧,١)	-	(٧,١)	-	-	-	-	-	-	-	-	أرباح أسهم مدفوعة
(٣٨,٠)	(٠,٢)	(٣٧,٨)	(٣٧,٨)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تبرعات خيرية
(١,٤)	-	(١,٤)	(١,٤)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٥ التغير في أسهم الخزانة
(١,٥)	-	(١,٥)	-	-	-	-	-	-	-	-	(١,٥)	-	التغير في الحقوق غير المسيطرة
٠,١	٠,١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٧ توزيعات مقترحة
-	-	-	٤٤,٦	(٤٤,٦)	-	-	-	-	-	-	-	-	
٥٠٠,٤	٢,٧	٤٩٧,٧	٤٤,٦	١٤٨,٩	(١١,٧)	(٢٥,١)	٥٤,١	٥٤,١	٤١,٠	٨٦,١	(٢,٥)	١٠٨,٢	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٧٦,٠	٠,٦	٧٥,٤	-	٧٥,٤	-	-	-	-	-	-	-	-	الربح للسنة
٣٣,٩	-	٣٣,٩	-	(١,٩)	(٠,٥)	٣٦,٣	-	-	-	-	-	-	دخل / (خسارة) شاملة أخرى
١٠٩,٩	٠,٦	١٠٩,٣	-	٧٣,٥	(٠,٥)	٣٦,٣	-	-	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل
٠,٦	-	٠,٦	-	٠,٦	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٢ الدفع على أساس الأسهم
													توزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة
													القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة ١
													تحويل الأوراق الرأسمالية الدائمة
													القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة ١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٤,٦	(٨٦,١)	-	٢١,٥	١٥
(٥٦,٠)	(٠,٢)	(٥٥,٨)	(٤٣,٠)	(١٢,٨)	-	-	-	-	-	-	-	-	١٧ أرباح أسهم مدفوعة
(١,٦)	-	(١,٦)	(١,٦)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٧ تبرعات خيرية
(٢,٧)	-	(٢,٧)	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢,٧)	-	١٥ التغير في أسهم الخزانة
-	-	-	-	(٧,٥)	-	-	-	٧,٥	-	-	-	-	١٥ محول إلى الإحتياطي القانوني
-	-	-	٥٤,٥	(٥٤,٥)	-	-	-	-	-	-	-	-	١٧ توزيعات مقترحة
٥٤٧,٠	٣,١	٥٤٣,٩	٥٤,٥	١٤٤,٦	(١٢,٢)	١١,٢	٥٤,١	٦١,٦	١٠٥,٦	-	(٥,٢)	١٢٩,٧	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٩ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

بنك البحرين والكويت ش.م.ب.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

جميع الأرقام بملابيين الدينار البحرينية

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات
٦٨,١	٧٦,٢	
٣,٧	٦,١	١١
٣٥,٣	١٨,٩	٢١
(٤,١)	(٦,٨)	٩
(٣,٢)	(٣,٠)	٢٠
٠,٧	٥,٠	
١٠٠,٥	٩٦,٤	
٤,٧	(١٣,٤)	
١٦,٧	(٧٤,٠)	
(٩,٢)	(١٩,٦)	
(٦٦,٩)	٨٣,٤	
(٧,٣)	٢,٥	
٦٥,٢	١٠٤,٥	
٣٧,٧	١١٤,٤	
(٢٤٩,١)	(٢٠٥,٠)	
١٥,٦	٢٩,٥	
-	(٠,٦)	
(٩٢,١)	١١٨,١	
(٤٠٧,٥)	(٤٠٧,٩)	
٣٥٤,٢	٣٧٢,٣	
(١٤,٧)	(٦,١)	٩
٣,١	٣,٩	٩
(٤,٨)	(١٣,٨)	
(٦٩,٧)	(٥١,٦)	
(٣٩,٢)	(٥٧,٦)	١٧
(٥٥,٢)	١٨٨,٥	
(٧,١)	(٣,٦)	
(١,٥)	(٢,٧)	
(٠,٦)	٠,٦	
(١٠٣,٦)	١٢٥,٢	
(٢٦٥,٤)	١٩١,٧	
(٢,٢)	(٠,٣)	
٦١٣,٠	٣٤٥,٤	
٣٤٥,٤	٥٣٦,٨	٢٥
١٦٣,٦	١٧٦,٤	
٤٦,٦	٦٩,٢	

الأنشطة التشغيلية

الربح للسنة قبل الضرائب

تعديلات للبنود غير النقدية التالية:

استهلاك

مجموع المخصصات - صافي

حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة

مكاسب محققة من بيع أوراق مالية استثمارية

مستحقات على اقتراضات لأجل

الربح التشغيلي قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية

(الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية

ودائع الإحتياطي الإجباري لدى بنوك مركزية

أذونات خزانة بتواريخ استحقاق أصلية لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر

ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

قروض وسلف العملاء

فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى

الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية

ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى

إقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء

حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء

فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى

ضريبة دخل مدفوعة

صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية

الأنشطة الاستثمارية

شراء أوراق مالية استثمارية

استرداد / بيع أوراق مالية استثمارية

صافي استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة ومشاريع مشتركة

شراء ممتلكات ومعدات

صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية

الأنشطة التمويلية

أرباح أسهم وتبرعات خيرية مدفوعة

اقتراضات لأجل

التوزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال

فئة ١

التغير في أسهم الخزانة

التغير في الدفع على أساس الأسهم

صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية

صافي التغييرات في النقد وما في حكمه

تعديلات تحويل عملات أجنبية - صافي

النقد وما في حكمه في بداية السنة

النقد وما في حكمه في نهاية السنة

معلومات إضافية:

فوائد مستلمة

فوائد مدفوعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٩ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

١ الأنشطة

تأسس بنك البحرين والكويت ش.م.ب. ("البنك")، كشركة مساهمة عامة في مملكة البحرين بموجب مرسوم أميري صادر في مارس ١٩٧١ ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة تحت سجل تجاري رقم ١٢٣٤ بتاريخ ١٦ مارس ١٩٧١. يزاول البنك أنشطته بموجب ترخيص مصرفي تجاري صادر عن مصرف البحرين المركزي وأسهمه مدرجة في بورصة البحرين.

يزاول البنك الأنشطة المصرفية التجارية من خلال فروعه في مملكة البحرين ودولة الكويت وجمهورية الهند وكما يزاول عمليات البطاقات الائتمانية وتنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية من خلال شركاته التابعة. يقع المقر الرئيسي المسجل للبنك في ٤٣ شارع الحكومة، ص.ب. ٥٩٧، المنامة، مملكة البحرين.

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٢٠.

٢ أساس الإعداد

١-٢ بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

٢-٢ العرف المحاسبي

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأدوات المالية المشتقة والأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والاستثمارات المحفوظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. إن القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات المثبتة والتي هي بنود تم التحوط لها في تحوطات القيمة العادلة وهي بخلاف تلك المدرجة بالتكلفة، ويتم تعديلها لتسجيل التغيرات في القيم العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط لها.

أعدت القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني لكونها عملة العرض والعملة الرئيسية لعمليات البنك.

٣-٢ أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة") وجميعها متخذة من ٣١ ديسمبر نهاية السنة المالية لها. لدى البنك الشركات التابعة الرئيسية التالية:

الاسم	الملكية		النشاط	بلد التأسيس
	٢٠١٩	٢٠١٨		
كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	%١٠٠	%١٠٠	عمليات البطاقات الائتمانية	مملكة البحرين
إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	%١٠٠	%١٠٠	تنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر الخارجية	مملكة البحرين

تمتلك كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة) %٥٥ (٢٠١٨: %٥٥) من حصة رأسمال الشركة العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م. والتي تم تأسيسها في مملكة البحرين وهي مرتبطة بتقديم خدمات معالجة وحفظ بطاقات الائتمان والبطاقات المدينة والبطاقات القابلة للشحن.

تمتلك إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة) %٦٠ (٢٠١٨: %٦٠) من حصة منفعة في إنفيتا الكويت ش.م.ب.ك. والتي تأسست في دولة الكويت وتقوم بتنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية. وكما تمتلك %٧٠ (٢٠١٨: %٧٠) حصة ملكية في شركة إنفيتا لإدارة المطالبات، وتأسست في مملكة البحرين وتزاول خدمات إدارة أعمال التأمين.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة ما يلي:

٢ أساس الإعداد (تتمة)

٣-٢ أساس التوحيد (تتمة)

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛
- تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. يتم تضمين دخل ومصروفات الشركة التابعة المقتناة أو المستعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل اعتباراً من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف سيطرتها على الشركة التابعة.

ينسب الربح أو الخسارة لكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أن هذه النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أيما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في القوائم المالية للشركات التابعة لتنماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. تم إستبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البنائية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة دون فقدان السيطرة كعملة أسهم حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة، سينتج عنها ما يلي:

- إستبعاد الموجودات (متضمنة الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة؛
- إستبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛
- إستبعاد فروق التحويل المترجمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- إثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر؛ و
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبيود المثبتة مسبقاً من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقاة، أيهما أنسب، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة باستبعاد بشكل مباشر الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

٣ السياسات المحاسبية

١-٣ معايير وتفسيرات صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

فيما يلي أدناه المعايير والتفسيرات الصادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار المجموعة للقوائم المالية الموحدة. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير، حيثما ينطبق ذلك، عندما تصبح إلزامية.

- التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣: المتعلق بتعريف الأعمال التجارية؛
- التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٨: المتعلق بتعريف المادي؛ و
- إصلاح سعر الفائدة المرجعي: التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧

تتضمن التعديلات التي أدخلت على إصلاح سعر الفائدة المرجعي على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ على عدد من الإعفاءات، والتي يتم تطبيقها على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإصلاح سعر الفائدة المرجعي. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى الإصلاح إلى حالات عدم التيقن بشأن توقيت أو مقدار التدفقات النقدية القائمة على أساس المعيار المرجعي لبند التحوط أو أداة التحوط. ونتيجة لإصلاح سعر الفائدة المرجعي، فقد تكون هناك حالات عدم التيقن بشأن توقيت أو مقدار التدفقات النقدية القائمة على أساس المعيار المرجعي لبند التحوط أو أداة التحوط خلال الفترة السابقة لاستبدال سعر الفائدة المرجعي الحالي بسعر فائدة بديل يكاد يكون خالياً من المخاطر. هذه التعديلات هي إلزامية للفترة المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، مع السماح بالتطبيق المبكر. تقييم المجموعة حالياً تأثير هذا المعيار وستقوم بتطبيق هذا المعيار من تاريخ الإلزامي المطلوب.

لا تتوقع المجموعة أي تأثير جوهري على المركز المالي للمجموعة والنتائج المترتبة من تطبيق المعايير والتعديلات التي لم يتم تطبيقها بعد.

٣ السياسات المحاسبية (تمة)

٢-٣ معايير وتفسيرات صادرة وإلزامية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة، باستثناء تطبيق المعايير أو التعديلات الجديدة التالية للمعايير القائمة والمطبقة من قبل المجموعة، والتي هي إلزامية للفترة السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتعلق بعقود الإيجار؛
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٣ المتعلق بعدم التيقن بشأن معالجة ضريبة الدخل؛ و
- التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩: المتعلق بمزايا الدفع المسبق مع التعويض السلبي.

التحسينات السنوية على دورة ٢٠١٥-٢٠١٧ (الصادرة في شهر ديسمبر ٢٠١٧)

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ المتعلق بدمج الأعمال؛
- معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ المتعلق بضريبة الدخل؛ و
- معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣ المتعلق بتكاليف الإقتراض.

لم يكن للمعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة الواردة أعلاه التي أدخلت على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي هي إلزامية للفترة المحاسبية السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩ أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة، باستثناء تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، كما هو موضح أدناه:

١-٢-٣ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتعلق بعقود الإيجار

يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ محل معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ المتعلق بعقود الإيجار وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ٤ المتعلق بتحديد ما إذا كان ترتيب ما يحتوي على عقد الإيجار وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية السابق رقم ١٥ المتعلق بعقود التأجير التشغيلية - الحوافز وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية السابق رقم ٢٧ المتعلق بتقييم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار. يحدد المعيار المبادئ الخاصة بالإثبات والقياس والعرض والإفصاح لعقود الإيجار ويتطلب من المستأجرين احتساب كافة عقود الإيجار بموجب نموذج موحد مدرج في الميزانية. لم تتغير عملية احتساب المؤجر بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ بشكل جوهري عن عملية الاحتساب المحددة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧. سيستمر المؤجرون في تصنيف كافة عقود الإيجار باستخدام مبادئ مماثلة كما في معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧. وبالتالي، فإن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ ليس له أية تأثير على عقود الإيجار عندما تكون المجموعة هي المؤجر.

قبل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، قامت المجموعة بتصنيف كافة عقود إيجارها (كمستأجر) في تاريخ بداية عقد الإيجار إما على أنها عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٧. عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، قامت المجموعة بتطبيق نهج موحد لإثبات وقياس كافة عقود الإيجار، التي تكون فيها هي المستأجر، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. قامت المجموعة بإثبات التزامات عقود الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار والحق في استخدام الموجودات التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية. قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ باستخدام الطريقة المعدلة بالأثر الرجعي عند تطبيق المعيار بتاريخ التطبيق المبدئي في ١ يناير ٢٠١٩ وبالتالي، لن يتم إعادة عرض معلومات المقارنة. اختارت المجموعة استخدام الوسيلة العملية الانتقالية التي تسمح بتطبيق المعيار فقط على العقود التي تم تحديدها مسبقاً على أنها عقود إيجار طبق معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ٤ عند تاريخ التطبيق المبدئي.

قامت المجموعة بإثبات الحق في استخدام الموجودات الذي يمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية ضمن الممتلكات والمعدات والتزامات عقود الإيجار المقابلة لتسديد مدفوعات الإيجار ضمن المطلوبات الأخرى. بلغ الحق في استخدام الموجودات والتزامات عقود الإيجار المسجلة ٧,٥ مليون دينار بحريني كما في ١ يناير ٢٠١٩، دون أي تأثير على الأرباح المبقاة. عند قياس التزامات عقود الإيجار، قامت المجموعة بخصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الإقتراض الإضافي بنسبة ٢,٦٣% في ١ يناير ٢٠١٩. بلغت تكاليف عقود الإيجار للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والمتعلقة بالحق في استخدام الموجودات ٢,٤ مليون دينار بحريني وتم إدراجها ضمن بند الاستهلاك والمصرفات الأخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر.

يمكن تسوية التزامات عقد الإيجار في ١ يناير ٢٠١٩ مع ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، على النحو التالي:

مليون دينار بحريني

٨,٧	الرصيد الإقتتاحي لإرتباطات عقود الإيجار التشغيلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٢,٦٣%	المتوسط الموزون لسعر الإقتراض الإضافي كما في ١ يناير ٢٠١٩
٧,٥	ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية المخصومة في ١ يناير ٢٠١٩
٧,٥	التزامات عقد الإيجار كما في ١ يناير ٢٠١٩

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)

٢-٣ معايير وتفسيرات صادرة وإلزامية (تتمة)

١-٢-٣ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتعلق بعقود الإيجار (تتمة)

المبالغ المثبتة في القانمتين الموحدين للمركز المالية والأرباح أو الخسائر

فيما يلي القيم المدرجة لحق استخدام الموجودات للمجموعة والتزامات عقد الإيجار والتغيرات خلال السنة:

مليون دينار بحريني

٧,٥	كما في ١ يناير ٢٠١٩
٢,٩	إضافة عقود إيجار جديدة
(٢,٣)	الاستهلاك للسنة
(٠,١)	مصروفات فوائد
٨,٠	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

فيما يلي السياسات المحاسبية للمجموعة عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦:

(أ) الحق في استخدام الموجودات

تقوم المجموعة بإثبات الحق في استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس الحق في استخدام الموجودات بالتكلفة، محسوماً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الاضمحلال في القيمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس للتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة الحق في استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقود الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ومدفوعات عقود الإيجار التي تم إجرائها في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار محسوماً منها حوافز الإيجار المستلمة. ما لم تكن المجموعة متأكدة بصورة معقولة من الحصول على ملكية الموجود المؤجر في نهاية فترة عقد الإيجار، يتم استهلاك الحق في استخدام الموجودات المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدره أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. يخضع الحق في استخدام الموجودات إلى الاضمحلال في القيمة. يتم إثبات القيمة المدرجة للحق في استخدام الموجودات ضمن الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي.

(ب) التزامات عقد الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، تقوم المجموعة بإثبات التزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي ستسدد على مدى فترة عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقراض الإضافي في تاريخ بدء عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة في عقد الإيجار بسهولة، في هذه الحالة ببيور. بعد تاريخ بدء عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الفائدة الإضافية وتخفيض مدفوعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة للتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في مضمون مدفوعات الإيجار الثابتة أو تغيير في التقييم لشراء الموجود الأساسي والمثبتة ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي.

٣-٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية

١. الإثبات والقياس المبدئي

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامةً في القوانين أو حسب أعرف السوق.

يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة، في حالة البند غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف إليها تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرةً إلى الاقتناء أو الإصدار.

٢. التصنيف

الموجودات المالية

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية كمقاسة: بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند استيفاء كلاً من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

٢. التصنيف (تتمة)

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
 - ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
 - يتم قياس أدوات الدين كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:
 - يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
 - ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- عند الإثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمجموعة اختيار لا رجعة فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.
- يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة تصنيف لا رجعة فيه الموجودات المالية التي تفي بالمتطلبات لبيمت قياسها بالتكلفة المطفأة أو درجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو درجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يخفف من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقوم المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأن الموجودات كانت تدار وتقيم وتسجل داخلياً على أساس القيمة العادلة.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية، وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات والاحتفاظ بها لأغراض السيولة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال تلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و
- معدل تكرار المبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم أخذ المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحفوظ بها لغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الإثبات المبدئي والتي قد تتغير على مدى عمر الموجود المالي. يتم تحديد "الفائدة" على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة زمنية معينة أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

٢. التصنيف (تتمة)

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (تتمة) عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات من المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك على تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذا الشرط. عند القيام بهذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد مطالبات المجموعة للتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع على الضامن)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود (مثال: إعادة تعيين معدل الفائدة للموجود المالي بشكل دوري).

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً إلى إثباتها المبدئي، إلا في فترة ما بعد تغيير المجموعة نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

المطلوبات المالية

تصنف المجموعة مطالباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات القرض كمقاسة بالتكلفة المطفأة.

٣. الاستبعاد

الموجودات المالية

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالموجودات المالية، تقيّم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المالية المعدلة مختلفة بشكل جوهري. في حالة وجود اختلافات جوهريّة في التدفقات النقدية، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الموجودات المالية الأصلية تعتبر قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات الموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الموجودات المالية، فإن الفرق بين القيمة المدرجة للموجود المالي (أو القيمة المدرجة المخصصة للجزء من الموجود المالي المستبعد) ومجموع (١) المقابل المستلم (بما في ذلك أي موجود جديد تم اقتناؤه محسوم منه أي مطلوب جديد مفترض)، و(٢) أي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر.

يتم استبعاد الموجود المالي (كلياً أو جزئياً) عند:

- انقضاء الحقوق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛ أو
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب "ترتيب سداد"؛ سواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهريّة المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم تقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهريّة للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

المطلوبات المالية

يتم استبعاد المطلوب المالي للمجموعة عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب قد تم وفاؤه أو إلغاؤه أو انتهاء مدته.

(ب) ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تدرج هذه بالتكلفة، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم أي مبالغ تم شطبها والخسائر الإلتزامية المتوقعة ذات الصلة.

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ج) قروض وسلف

يتم مبدئياً قياس القروض والسلف المقاسة بالقيمة العادلة، مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، معدلة لتحولات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم الفوائد المعلقة والخسائر الائتمانية المتوقعة وأية مبالغ تم شطبها.

(د) الأوراق المالية الاستثمارية

تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على ما يلي:

- سندات الدين الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ يتم قياسها مبدئياً بقيمتها العادلة مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- سندات الدين الاستثمارية وسندات أسهم حقوق الملكية المقاسة إجبارياً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ هذه هي القيمة العادلة مع التغيرات المثبتة مباشرة في الأرباح أو الخسائر؛
- سندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- سندات أسهم حقوق الملكية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ يتم إثبات المكاسب والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، التي يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- الخسائر الائتمانية المتوقعة والاسترجاعات؛ و
- مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما تكون سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مضمحلة أو مستبعدة، فإنه يتم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة مسبقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

تختار المجموعة العرض في قائمة الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الإثبات المبدئي وهو اختيار لا رجعة فيه.

لن يتم إعادة تصنيف المكاسب والخسائر الناتجة من أدوات أسهم حقوق الملكية تلك إلى الأرباح أو الخسائر، ولا يتم إثبات الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أرباح الأسهم، ما لم تكن تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم إثباتها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل المكاسب والخسائر المثبتة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المبقاة عند استبعاد الاستثمار.

(هـ) قياس القيمة العادلة

تقيس المجموعة الأدوات المالية مثل المشتقات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي. يجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للمجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بأفضل مصالحهم الاقتصادية. يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المسعرة في السوق النشطة بالرجوع إلى أسعار العروض المعلنة في السوق على التوالي عند إقفال العمل بتاريخ قائمة المركز المالي.

في حالة الاستثمارات غير المسعرة، تستخدم المجموعة تقنيات التقييم المناسبة حسب الظروف حينما تتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، والذي يزيد الحد الأقصى لاستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ويحد من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يتم الإفصاح عن قيمتها العادلة في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناءً على أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل:

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(و) اضمحلال الموجودات المالية (تتمة)

المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛
المستوى ٢: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهرى على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
المستوى ٣: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهرى على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات فيما بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم تصنيفها (استناداً إلى أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهرى على قياس قيمتها العادلة ككل) في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

(و) اضمحلال الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين؛
- القروض والسلف المدرجة بالتكلفة المضافة،
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- ارتباطات القروض الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الحالات التالية، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً:

- سندات الدين الاستثمارية التي يتم تحديد بأن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها المبدئي.

(ز) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

(١) الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: باعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛

(٢) الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛

(٣) ارتباطات القروض غير المسحوبة والاعتمادات المستندية: أي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام حامل ارتباط القرض بسحب القرض وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و

(٤) عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة محسوماً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من حامل الأداة.

تحديد مخصصات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والنتائج عن منهجية العمل على مرحلتين.

المرحلة ١: التسهيلات التي يجب تخصيصها لإحدى مراحل الاضمحلال الثلاث عن طريق تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي أو ما إذا كانت التسهيلات مضمحلة ائتمانياً.

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)**٣-٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)****(ز) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)**

المرحلة ٢: يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً لجميع التسهيلات في المرحلة ١ والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في المرحلة ٢. يتم تغطية التسهيلات في المرحلة ٣ عن طريق مخصصات محددة.

(ح) الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ إعداد كل تقرير مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية (دين) المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي مضمحل ائتمانياً عندما يكون قد وقع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً، تتضمن على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو جهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- إعادة هيكلة القروض أو السلف من قبل المجموعة بشرط أن المجموعة لن تنظر في خلاف ذلك؛
- قد أصبح من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو في إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- اختفاء السوق النشطة لتلك الأوراق المالية نتيجة وجود صعوبات مالية.

عند إجراء تقييم ما إذا كان الاستثمار في الديون الحكومية، والتي تكون بخلاف الديون الحكومية لبلد المنشأ (أي البحرين)، هي مضمحلة ائتمانياً، تأخذ المجموعة في الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية على النحو المبين في عوائد السندات؛ أو
- تقييمات وكالات التصنيف الائتمانية للجدارة الائتمانية.

تعتبر التعرضات الخاصة بالديون الحكومية لبلد المنشأ أي البحرين منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل، وبالتالي لا يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. للحصول على المزيد من التفاصيل راجع إيضاح ٣٣.

(ط) عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص؛
- حيثما تتضمن الأدوات المالية على كلاً من العنصر المسحوب أو الغير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباط القرض / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، تقوم المجموعة بعمل مخصص خسارة للعناصر المسحوبة. حيث يتم عرض المبلغ كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للعنصر المسحوب. يتم عرض مخصص الخسارة للعناصر غير المسحوبة كمخصص ضمن المطلوبات الأخرى؛ و
- أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى: لا يتم إثبات مخصص الخسارة لها في قائمة المركز المالي نظراً لأن القيمة المدرجة لتلك الموجودات هي قيمها العادلة. ومع ذلك، تم الإفصاح عن مخصص الخسارة وتم إثباتها في احتياطي القيمة العادلة كمخصص.

(ي) شطب

يتم شطب القروض وسندات الدين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد الدين. وهذا هو الحال بشكل عام عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل التي يمكن أن تحقق التدفقات النقدية الكافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

(ك) إعادة التفاوض على القروض

تسعى المجموعة، كلما أمكنها ذلك، لإعادة هيكلة القروض بدلاً من الحصول على الضمانات. وقد يترتب ذلك على تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد إن يتم إعادة التفاوض على الشروط فإن أي خسائر ائتمانية متوقعة يتم قياسها باستخدام سعر الفائدة الفعلي كما تم احتسابها قبل تعديل الشروط ولا يعتبر القرض قد فات موعد استحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها لضمان استيفاء جميع المعايير واحتمال حدوث المدفوعات المستقبلية. للحصول على مزيد من التفاصيل راجع إيضاح ٣٣-٣ (هـ) وإيضاح ٣٤.

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ل) إقتراضات لأجل

يتم تصنيف الأدوات المالية أو مكوناتها الصادرة من قبل المجموعة، والتي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر كمطلوبات ضمن "إقتراضات لأجل"، حيث أن مضمون نتائج الترتيبات التعاقدية في المجموعة لديها التزام إما بتسليم النقد أو موجود مالي آخر لحامله أو للوفاء بالالتزام بخلاف تبادل مبلغ نقدي ثابت أو موجود مالي آخر لعدد ثابت من أسهم حقوق الملكية الخاصة.

بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الإقتراضات لأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصومات أو علاوات قيد الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

(م) استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم حساب استثمارات المجموعة في شركتها الزميلة ومشروعها المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الاستثمار في الشركة الزميلة والمشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة.

يتم تعديل القيمة المدرجة للاستثمار لإثبات التغييرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منذ تاريخ الإقتناء. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك في القيمة المدرجة للاستثمار وهي غير مطفأة ولا يتم فحصها للإضمحلال بشكل فردي.

إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذ مؤثر عليها. إن النفوذ المؤثر هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليست السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

المشروع المشترك هو نوع من أنواع الترتيبات المشتركة التي بموجبها يحصل الأطراف الذين يمتلكون السيطرة المشتركة في الترتيب الحق في صافي موجودات المشروع المشترك. المشروع المشترك هو اتفاق تعاقدي لتقاسم السيطرة على الترتيب، والتي تكون موجودة فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالحصول على الموافقة بالإجماع من الأطراف المتقاسمة للسيطرة

إن الاعتبارات التي يتم عملها في تحديد النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة هي مماثلة لتلك التي تعد ضرورية لتحديد مدى السيطرة على الشركات التابعة.

تعكس قائمة الأرباح أو الخسائر حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يتم عرض أي تغيير في الدخل الشامل الأخر للشركة المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الأخر للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في أية تغييرات وتفصح عن هذا، إذا استلزم الأمر في قائمة التغييرات في حقوق الملكية. يتم استبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة أو المشروع المشترك إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم إظهار إجمالي حصة المجموعة في الربح أو الخسارة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك في مقدمة قائمة الأرباح أو الخسائر خارج الربح التشغيلي ويمثل الربح أو الخسارة بعد الضريبة والحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة أو المشاريع المشتركة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك في نفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في السياسات المحاسبية لتتماشي مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة اضمحلال على استثماراتها في شركتها الزميلة أو مشروعها المشترك. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمارات في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. في حالة وجود مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب قيمة الإضمحلال والتي تعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة أو المشروع المشترك وقيمتها المدرجة وإثبات الخسارة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

عند فقدان نفوذ مؤثر على الشركة الزميلة أو السيطرة المشتركة على المشروع المشترك، تقوم المجموعة بقياس وإثبات أي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. يتم إثبات أي فرق بين القيمة المدرجة للشركة الزميلة أو المشروع المشترك عند فقدان النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به والمتحصلات من الإستبعاد في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)**٣-٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)****(ن) ممتلكات ومعدات**

تسجل مبدئياً جميع بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة. يتم احتساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، باستثناء الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث أن ليس لها عمراً محدداً.

(س) ضمان معلق للبيع

تقتني المجموعة في بعض الأحيان عقارات كتسوية لبعض قروض وسلف العملاء. تدرج تلك العقارات بالقيمة المدرجة للمرافق ذات الصلة والقيمة العادلة الحالية للضمانات المقنتاة والتي تم تقييمها على أساس كل موجود على حدة، أيهما أقل. إذا كانت القيمة العادلة الحالية لأي موجود تم تقييمه بشكل فردي أدنى من قيمته المثبتة، فإنه يتم عمل مخصص له. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ع) ودائع

تدرج الودائع بالتكلفة المطفأة بعد حسم المبالغ المسددة.

(ف) اتفاقيات إعادة شراء وبيع

لا يتم إستبعاد الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد من القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تحتفظ المجموعة بجميع المخاطر والعوائد الجوهرية للملكية. يتم إثبات النقد المقابل المستلم في القائمة الموحدة للمركز المالي كموجود بالتزام مقابل لإرجاعه، بما في ذلك الفوائد المستحقة كمطلوبات، والتي تعكس المضمون الاقتصادي للمعاملة كقرض للمجموعة. يتم معاملة الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. عندما يكون لدى الطرف الآخر الحق لبيع أو إعادة رهن الأوراق المالية، فإن المجموعة تقوم بإعادة تصنيف تلك الأوراق المالية في القائمة الموحدة لمركزها المالي، حسب مقتضى الحال.

وعلى العكس من ذلك، لا يتم إثبات الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع في تاريخ مستقبلي محدد في القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم تسجيل المقابل المدفوع بما في ذلك الفوائد المستحقة في القائمة الموحدة للمركز المالي، والتي تعكس المضمون الاقتصادي للمعاملة كقرض للمجموعة. يتم تسجيل الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع في دخل الفوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. إذا تم شراء الأوراق المالية بموجب الاتفاقية لإعادة بيعها في وقت لاحق لأطراف أخرى، فإنه يتم تسجيل الالتزام لإعادة الأوراق المالية كبيع قصير الأجل ويتم قياسه بالقيمة العادلة مع تضمين أي مكاسب أو خسائر في "صافي دخل الفوائد".

(ص) ضرائب

لا توجد ضرائب دخل على الشركات في مملكة البحرين. يتم عمل مخصص ضريبي على العمليات الأجنبية وفقاً للأنظمة المالية المعمول بها في الدول المعنية التي تمارس فيها المجموعة أنشطتها.

في الهند، يقوم البنك بعمل مخصص على ضريبة الدخل بعد الأخذ في الاعتبار كلاً من الضريبة الحالية والمؤجلة. تم إظهار التأثير الضريبي لفروق التوقيت بين الربح الدفترى والأرباح الخاضعة للضريبة من خلال الموجود الضريبي المؤجل / المطلوب الضريبي المؤجل. تم تحديد الضريبة الحالية وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦١ والقواعد التي يتم وضعها هناك بعد الأخذ الاعتبار التعديلات السابقة المتنازع عليها على أساس الحيطة والحذر استناداً إلى تقديرات الإدارة.

(ق) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم استحقاق التكاليف المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بناءً على التقييم الإكتواري وطرق التقييم الأخرى طبقاً للقوانين المعمول بها في كل ولاية قضائية تعمل فيها المجموعة.

(ر) معاملات الدفع على أساس الأسهم

تقيس المجموعة معاملات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها على أساس الأسهم للخدمات المستلمة وما يقابها من زيادة في حقوق الملكية بالقيمة العادلة للخدمات المستلمة بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية الممنوحة. يتم قياس القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية بتاريخ المنح. يتم إثبات القيمة العادلة المحسوبة بتاريخ المنح كمصروف في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على مدى فترة الاكتساب، مع عمل رصيد دائن مقابل في الأرباح المبقاة. عندما يترك الموظف العمل في المجموعة خلال فترة الاكتساب فإن الأسهم الممنوحة تعتبر ملغاة وأي مبلغ مثبت فيما يتعلق بهذه الأسهم الملغاة يتم استرجاعه من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)

٣,٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ش) مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو متوقع) وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

(ت) أسهم خزانة

يتم خصم أسهم الخزانة من من أسهم حقوق الملكية وتدرج بسعر التكلفة. لا يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة.

(ث) حقوق غير مسيطرة

تمثل الحقوق غير المسيطرة جزء من الربح أو الخسارة وصافي الموجودات في الشركات التابعة غير العائدة إلى حقوق مساهمي البنك. يتم احتساب أي تغييرات في حصة ملكية المجموعة في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كعملة أسهم حقوق الملكية.

(خ) أوراق رأسمالية دائمة مدرجة ضمن رأس المال فئة ١

تم إثبات الأوراق الرأسمالية الدائمة المدرجة ضمن رأس المال فئة ١ للمجموعة ضمن حقوق الملكية في القائمة الموحدة للمركز المالي ويتم احتساب التوزيع المقابل لتلك الأوراق المالية كخصم من الأرباح المبقاة.

(ذ) أرباح أسهم موصى بتوزيعها

يتم تضمين أرباح الأسهم الموصى بتوزيعها كجزء من حقوق الملكية ويتم إثباتها كمطلوبات فقط عندما يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. كما يتطلب دفع أرباح الأسهم الحصول على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي.

(ض) الضمانات المالية

ضمن أعمالها الإعتيادية، تقدم المجموعة ضمانات مالية، تتألف من اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخطابات قبول. يتم معاملة جميع هذه الضمانات كبنود التزام ويتم الإفصاح عنها كجزء من الإلتزامات المحتملة. يتم إثبات الضمانات المالية مبدئياً في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة، ضمن "مطلوبات أخرى"، باعتبارها العلاوة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب كل ضمان بعلاوة الإطفاء وأفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية أي التزام مالي ناتج من الضمان، أيهما أعلى. ترحل أية زيادة في المطلوبات المتعلقة بالضمانات المالية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر ضمن. يتم إثبات العلاوة المستلمة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

(أ) المشتقات المالية

تدخل المجموعة في معاملات الأدوات المالية المشتقة متضمنة العقود المستقبلية والعقود الآجلة والمقايضات وعقود الخيارات في الصرف الأجنبي وأسواق رأس المال. تدرج المشتقات المالية بالقيمة العادلة. المشتقات التي تحمل قيمة سوقية موجبة يتم إدراجها ضمن "الموجودات الأخرى"، بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيمة سوقية سالبة ضمن "المطلوبات الأخرى" في القائمة الموحدة للمركز المالي.

يتم معاملة بعض المشتقات الضمنية في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات مالية منفصلة عندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بخصائص العقد الأصلي ولا يتم إدراج العقد الأصلي بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم قياس المشتقات الضمنية تلك بالقيمة العادلة مع إثبات التغييرات في القيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أب) محاسبة التحوط

تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضات مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية. وإدارة مخاطر المعنية، تطبيق المجموعة محاسبة التحوط على المعاملات التي تستوفي معايير محددة.

تم تصميم نموذج محاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لمحاذاة محاسبة التحوط بشكل أفضل مع أنشطة إدارة المخاطر؛ وتتيح مجموعة متنوعة من أدوات التحوط والمخاطر المؤهلة لمحاسبة التحوط؛ وتلغي الحدود القصوى القائمة على القواعد لفحص فعالية التحوط من خلال إدخال معايير تستند على المبادئ، لم يعد من المطلوب إجراء تقييم باثر رجعي لمدى فعالية التحوط. وقد تم الاحتفاظ بالمعالجات المحاسبية الحالية لمحاسبة تحوط القيمة العادلة والتدفقات النقدية وصافي الاستثمار.

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(أب) محاسبة التحوط (تتمة)

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ خياراً محاسبياً للاستمرار في تطبيق أسس محاسبة التحوط بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ إلى أن ينتهي مجلس معايير المحاسبة الدولي من وضع الصيغة النهائية لمشروع محاسبة التحوط الكلي الخاص به. لقد طبقت المجموعة محاسبة التحوط الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وحددت بأن جميع علاقات التحوط التي تم تصنيفها كعلاقات تحوط فعالية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ ستظل مؤهلة لمحاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

عند بدء علاقة التحوط، تقوم الإدارة بتعيين وتوثيق رسمي لعلاقة التحوط. ويتضمن هذا على أهداف إدارة مخاطر المجموعة الأساسية وعلاقة التحوط وكيف يتناسب ذلك مع الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر. كما تتضمن عملية التوثيق على تحديد أداة التحوط وبند التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها والكيفية التي ستقوم المنشأة بتقييم ما إذا كانت علاقة التحوط تفي بمتطلبات فعالية التحوط. كما يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ توثيق نسبة التحوط والمصادر المحتملة لعدم الفعالية.

تكون علاقة التحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط إذا استوفت جميع متطلبات الفعالية التالية:

- توجد هناك علاقة اقتصادية بين بند التحوط وأداة التحوط؛
- لا يؤدي تأثير مخاطر الائتمان إلى "السيطرة على تغيرات القيمة" التي تنتج عن تلك العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفس تلك النسبة الناتجة عن كمية بند التحوط التي قامت المنشأة بالفعل بتحوطها وكمية أداة التحوط التي تستخدمها المنشأة بالفعل لتحوط تلك الكمية من بند التحوط.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لفعالية التحوط بطريقة مماثلة لما كان عليه في بداية علاقة التحوط وبعد ذلك في كل فترة إعداد تقرير مالي.

تصنيف محاسبة التحوط

لأغراض محاسبة التحوط، يصنف التحوط إلى فئتين: (أ) تحوطات القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المثبتة؛ و(ب) تحوط التدفقات النقدية والذي يغطي مخاطر تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطرة معينة متعلقة بموجود أو بمطلوب مثبت أو بمعاملة متنبأ بها.

(١) تحوطات القيمة العادلة

فيما يتعلق بتحولات القيمة العادلة التي تتوافر فيها شروط محاسبة التحوط، فإنه يتم إثبات أي مكسب أو خسارة من إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يعدل البند المحوط لتغيرات القيمة العادلة ويتم إثبات الفروق المتعلقة بالمخاطر التي تم تحوطها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(٢) تحوطات التدفقات النقدية

وفيما يتعلق بتحولات التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يتم إثبات جزء من أي مكسب أو خسارة على أداة التحوط التي تم تحوطها كحقوق ملكية مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية ويتم إثبات الجزء غير الفعال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم تحويل المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تحوطات التدفقات النقدية الفعالة المثبتة مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المحوطة على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر أو يتم تضمينها في القياس المبدئي لتكلفة الموجود أو المطلوب ذو الصلة.

لمعاملات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، فإن أية مكاسب أو خسائر ناتجة من تغيرات القيمة العادلة لأداة التحوط ترحل مباشرة إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(أب) محاسبة التحوط (تتمة)

توقف محاسبة التحوط

يتم توقف علاقة التحوط في مجملها عندما تتوقف بأكملها عن الوفاء بالمعايير المؤهلة لعلاقة التحوط. لا يسمح بالإيقاف الطوعي عندما يتم استيفاء المعايير المؤهلة. في حالة التوقف، يتم إثبات أية تغييرات لاحقة في القيمة العادلة لأداة التحوط في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. في حالة تحوطات القيمة العادلة بفعالية للأدوات المالية التي لديها تواريخ استحقاق ثابتة، فإن أي تعديل متعلق بمحاسبة التحوط يضاف على مدى المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق. في حالة تحوطات التدفقات النقدية بفعالية، فإن أي مكسب أو خسارة متراكمة ناتجة عن الأدوات المحوطة المثبتة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر تبقى في حقوق الملكية حتى تحدث معاملة التحوط المتنبأ بها. وعند توقع عدم حدوث معاملة التحوط، فإن صافي المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة في حقوق الملكية ترحل إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أج) موجودات الوكالة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها موجودات تابعة للمجموعة، وعليه فإنها لا تدرج ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي.

(أد) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.

(أهـ) إثبات الدخل والمصروفات

يتم إثبات الإيراد إلى الحد الذي من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيراد بموثوقية. كما يجب الوفاء بمعايير الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيراد.

يتم إثبات دخل الفوائد ورسوم ارتباطات القرض، التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العائد الفعلي للموجود المالي، باستخدام طريقة العائد الفعلي إلا في حالة وجود شك في التحصيل. يتم تعليق إثبات دخل الفوائد عندما تصبح القروض متعثرة، أي يتم تصنيفها ضمن المرحلة ٣ (وذلك عند تأخير السداد لأكثر من ٩٠ يوماً). يتم إثبات الفوائد الإعتبارية للقروض المضمحلة والموجودات المالية الأخرى بناءً على المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لصافي قيمها الحالية على أساس القيمة الأصلية لمعدل الفائدة الفعلي.

يتم تسجيل دخل الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي، وهو المعدل الذي بموجبه يتم خصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدر من خلال العمر الزمني للأداة المالية أو فترة قصيرة، إلى صافي المبلغ المدرج للموجود المالي أو المطلوب المالي، حيثما يكون ذلك مناسباً.

الرسوم المكتسبة من أجل تقديم خدمات على فترة زمنية تستحق على مدى تلك الفترة. تتضمن هذه الرسوم على دخل العمولة وإدارة الموجودات والأمانة ورسوم إدارية واستشارية أخرى. يتم إثبات الرسوم والعملات المرتبطة بالتزامات أداء معينة بعد الوفاء بتلك الالتزامات.

يتم إثبات الرسوم الأخرى المستحقة القبض عند اكتسابها. يثبت دخل أرباح الأسهم عند وجود الحق لإستلام مدفوعاتها.

تقوم المجموعة بإثبات دخل أرباح الأسهم عند وجود الحق لإستلام مدفوعاتها.

عندما تدخل المجموعة في مقايضات أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى عائمة (أو بالعكس) فإنه يتم تعديل مبلغ دخل الفائدة أو مصروفها بصافي الفائدة للمقايضة إلى أن تصبح التحوطات فعالة.

(أو) عملات أجنبية

(١) المعاملات والأرصدة

يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية مبدئياً بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ المعاملة.

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(أ) عملات أجنبية (تتمة)

(١) المعاملات والأرصدة (تتمة)

يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل جميع الفروق الناتجة من الأنشطة غير التجارية في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، باستثناء فروق إقتراضات العملات الأجنبية التي توفر تحوط فعال مقابل صافي الاستثمار في الوحدة الأجنبية. ترحل هذه الفروق مباشرة إلى حقوق الملكية حتى يستبعد صافي الاستثمار، فعندئذ يتم إثباته في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتواريخ المبدئية للمعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم معاملة أي شهرة ناتجة من إقتناء العمليات الأجنبية وأية تعديلات في القيمة العادلة إلى القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات الناتجة من الإقتناء كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال.

(٢) شركات المجموعة

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والفروع الخارجية إلى عملة عرض المجموعة بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها على أساس متوسط أسعار الصرف للسنة. ترحل أية فروق ناتجة من صرف العملات الأجنبية مباشرة كبنود منفصل في حقوق الملكية من خلال القائمة الموحدة للدخل الشامل. عند إستبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل المثبت في حقوق الملكية المتعلقة بالوحدة المستبعدة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أز) النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (باستثناء ودائع الإحتياطي الإجمالي) وأذونات الخزنة وودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لفترة ٩٠ يوماً أو أقل.

٣-٤ الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الآراء والتقديرات في تحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة. فيما يلي أهم الآراء والتقديرات المعمول بها:

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

القيمة العادلة للأدوات المالية

عندما يتم تسجيل القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية في القائمة الموحدة للمركز المالي فإنه لا يمكن اشتقاق قيمتها العادلة من الأسواق النشطة باستخدام تقنيات تقييم متنوعة متضمنة استخدام نماذج حسابية. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من معلومات يمكن ملاحظتها في السوق كلما أمكن ذلك، ولكن عندما لا تتوفر معلومات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يتطلب عمل آراء لتحديد القيم العادلة. تتضمن هذه الآراء على اعتبارات السيولة ومدخلات نماذج مثل تقلبات المشتقات الطويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفع المسبق ومعدل فرضيات التعثر في سداد الأوراق المالية المدعومة بالموجودات.

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)

٤-٣ الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

نموذج الأعمال

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ضمن أي مستوى من أنشطة أعمالها ينبغي إجراء هذا التقييم. وبصفة عامة، فإن نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستند من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة. عند تحديد ما إذا كان نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظه وتشغيل تلك السياسات من الناحية العملية؛
- تقييم الإدارة لأداء المحفظه؛ و
- استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات فوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

اضمحلال الأدوات المالية

تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وإضافة معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. للحصول على المزيد من التفاصيل راجع إيضاح رقم ٣٣.

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة)، وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. كما يتطلب إصدار عدد من الآراء الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للتصنيفات الفردية؛
- تقوم المجموعة باحتساب تقديرات التوقيت المناسب لاحتمالية حدوث التعثر في السداد في إطار ثلاثة سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة الجيدة والحالة السيئة. ومن ثم يتم احتساب الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تعيين الاحتمالات، على أساس ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو من السيناريوهات.
- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛
- الاختيار والترجيحات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٤ نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

٢٠١٨	٢٠١٩	
٢٠,٣	٢١,٢	نقد في الصندوق والخزينة
٩٥,١	٢٦٦,٢	حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية
٧٥,٦	٨٩,٠	ودائع الإحتياطي الإجباري لدى بنوك مركزية
١٩١,٠	٣٧٦,٤	

إن ودائع الإحتياطي الإجباري غير متوفرة للاستعمال في العمليات التشغيلية اليومية للمجموعة.

٥ أدونات خزانة

هذه هي أدونات خزانة قصيرة الأجل صادرة عن حكومة مملكة البحرين والتي تم إدراجها بالتكلفة المطفأة، وجمهورية الهند والتي تم إدراجها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وتبلغ قيمتها ٤٨٢,٣ مليون دينار بحريني و ٢,١ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٤٠٥,٨ مليون دينار بحريني و ٤,٦ مليون دينار بحريني) على التوالي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تتضمن أدونات الخزانة الصادرة عن حكومة مملكة البحرين على صكوك إسلامية قصيرة الأجل بإجمالي ٧٦,٧ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: لا شيء دينار بحريني).

٦ ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

٢٠١٨	٢٠١٩	
١٩٥,١	١٨٣,١	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٤٤,١	٩٥,٥	مبالغ أخرى مستحقة من بنوك (حسابات مصرفية وحسابات جارية)
-	(٠,٣)	محسوم منها: الخسائر الإئتمانية المتوقعة
٢٣٩,٢	٢٧٨,٣	

٧ قروض وسلف العملاء

٢٠١٨	٢٠١٩	
١,٣٤٣,١	١,٢٢٩,٠	قروض وسلف العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة:
٥٥٣,٥	٥٤٥,٢	قروض تجارية وسحوبات على المكشوف
		قروض استهلاكية
١,٨٩٦,٦	١,٧٧٤,٢	
(١٢٤,١)	(١٠٣,٣)	محسوم منها: الخسائر الإئتمانية المتوقعة
١,٧٧٢,٥	١,٦٧٠,٩	

فيما يلي التحليل الزمني للقروض الفائت موعداً استحقاقها ولكنها غير مضمحلة:

٢٠١٩			
المجموع	من ٦١ إلى ١٩ يوماً	من ٣١ إلى ٦٠ يوماً	لغاية ٣٠ يوماً
١٥٩,٩	٧,٦	٧,٨	١٤٤,٥
٣٥,٣	١٠,٥	٤,٨	٢٠,٠
١٩٥,٢	١٨,١	١٢,٦	١٦٤,٥
٢٠١٨			
المجموع	من ٦١ إلى ١٩ يوماً	من ٣١ إلى ٦٠ يوماً	لغاية ٣٠ يوماً
١٣١,٦	٦,٠	٦٤,٦	٦١,٠
٣٤,٤	١٤,٧	٤,٥	١٥,٢
١٦٦,٠	٢٠,٧	٦٩,١	٧٦,٢

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٧ قروض وسلف العملاء (تتمة)

(١) القروض التجارية والسحوبات على المكشوف (تتمة)

٢٠١٨			
المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على العمر غير المضمحلة ائتمانياً	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	المجموع
٤,٦	٣٠,٩	٥٨,٠	٩٣,٥
٠,١	(٠,١)	-	-
(٠,٢)	٠,٢	-	-
-	(٣٨,٧)	٣٨,٧	-
١,٨	٢٧,٥	١٠,٥	٣٩,٨
-	-	(٦,١)	(٦,١)
-	-	(١٨,٩)	(١٨,٩)
-	١,٠	(٠,٥)	٠,٥
٦,٣	٢٠,٨	٨١,٧	١٠٨,٨

الرصيد في ١ يناير
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير
المضمحلة ائتمانياً
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر -
المضمحلة ائتمانياً
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها
مبالغ مشطوبة خلال السنة
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى
الرصيد في ٣١ ديسمبر

(٢) قروض استهلاكية

٢٠١٩			
المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مضمحلة ائتمانياً	المجموع
٥,١	٤,٧	٥,٥	١٥,٣
٠,٧	(٠,٧)	-	-
(٠,١)	٠,١	-	-
-	(٠,٥)	٠,٥	-
-	(٠,٨)	٢,٧	١,٩
-	-	(١,٥)	(١,٥)
-	-	(٣,٧)	(٣,٧)
(٤,٠)	(٠,٢)	-	(٤,٢)
١,٧	٢,٦	٣,٥	٧,٨

الرصيد في ١ يناير
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير
المضمحلة ائتمانياً
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر
المضمحلة ائتمانياً
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها
مبالغ مشطوبة خلال السنة
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى
الرصيد في ٣١ ديسمبر

٢٠١٨			
المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على العمر غير مضمحلة ائتمانياً	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مضمحلة ائتمانياً	المجموع
٤,٢	٦,٤	٨,٢	١٨,٨
١,٠	(١,٠)	-	-
(٠,١)	٠,١	-	-
-	(٠,١)	٠,١	-
-	(٠,٧)	٣,٠	٢,٣
-	-	(١,٠)	(١,٠)
-	-	(٤,٨)	(٤,٨)
٥,١	٤,٧	٥,٥	١٥,٣

الرصيد في ١ يناير
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير
مضمحلة ائتمانياً
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها
مبالغ مشطوبة خلال السنة
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى
الرصيد في ٣١ ديسمبر

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٧ قروض وسلف العملاء (تتمة)

بلغت القيمة العادلة للضمانات المشتملة على نقد وأوراق مالية وعقارات محتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالقروض المضمحلة بشكل فردي ٥٤,٨ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٥٩,٨ مليون دينار بحريني).

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت القروض والسلف المتضمنة على تسهيلات التمويل الإسلامية المقدمة من قبل المجموعة للشركات ٩٣,٤ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ١١٨,٧ مليون دينار بحريني). تتكون تلك التسهيلات بالأساس من تسهيلات المرابحة والتمويل بالإجارة.

٨ أوراق مالية استثمارية

٢٠١٩ المجموع	مدرجة بالتكلفة المطفاة	مدرجة بالقيمة	مدرجة بالقيمة	
		العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر*	العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	
				استثمارات مسعرة:
٣٥٣,٧	١٩,٥	٣٣٤,٢	-	سندات حكومية
٣٢٦,٨	-	٣٢٦,٨	-	سندات أخرى
٤٢,١	-	٤٢,١	-	أسهم حقوق الملكية
٧٢٢,٦	١٩,٥	٧٠٣,١	-	
				استثمارات غير مسعرة:
١٢٦,٠	١٢٦,٠	-	-	سندات حكومية
٢٦,٢	-	٢٦,٢	-	أسهم حقوق الملكية
٠,٧	-	-	٠,٧	صناديق مدارة
١٥٢,٩	١٢٦,٠	٢٦,٢	٠,٧	
٨٧٥,٥	١٤٥,٥	٧٢٩,٣	٠,٧	
(٠,٥)	-	(٠,٥)	-	محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة
٨٧٥,٠	١٤٥,٥	٧٢٨,٨	٠,٧	
				استثمارات مسعرة:
٢٩٥,٩	٢٠,٢	٢٧٥,٧	-	سندات حكومية
٣١١,٩	-	٣١١,٢	٠,٧	سندات أخرى
٣٨,٣	-	٣٨,٣	-	أسهم حقوق الملكية
٦٤٦,١	٢٠,٢	٦٢٥,٢	٠,٧	
				استثمارات غير مسعرة:
١٢٥,٦	١٢٥,٦	-	-	سندات حكومية
٠,١	-	-	٠,١	سندات أخرى
٢٨,٢	-	٢٨,٢	-	أسهم حقوق الملكية
٠,٨	-	-	٠,٨	صناديق مدارة
١٥٤,٧	١٢٥,٦	٢٨,٢	٠,٩	
٨٠٠,٨	١٤٥,٨	٦٥٣,٤	١,٦	
(٠,٥)	-	(٠,٥)	-	محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة
٨٠٠,٣	١٤٥,٨	٦٥٢,٩	١,٦	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على سندات حكومية وسندات أخرى بإجمالي ٤٠٩,١ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٢٨٦,١ مليون دينار بحريني) والتي هي مرهونة مقابل اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على صكوك إسلامية طويلة الأجل بإجمالي ٩٠,٤ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٧٢,٧ مليون دينار بحريني).

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٩ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

لدى المجموعة ٢٣,٠٣% (٢٠١٨: ٢٣,٠٣%) حصة ملكية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات التمويلات الاستهلاكية والتأمين والتعامل في العقارات والسيارات.

لدى المجموعة ٢٢% (٢٠١٨: ٢٢%) حصة ملكية في شركة بنفت ش.م.ب. (مقفل)، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات المساعدة لأنظمة الدفع والخدمات التمويلية الأخرى ذات الصلة لصالح البنوك التجارية وعملائها في مملكة البحرين.

لدى المجموعة ٤٠% (٢٠١٨: ٤٠%) حصة ملكية في شركة بي بي ك جيوجيت للأوراق المالية، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في دولة الكويت.

لدى المجموعة ٢٤,٢٧% (٢٠١٨: ٢٤,٢٧%) حصة ملكية في صندوق البحرين للسيولة، وهي شركة استثمارية ذات أغراض خاصة مؤسسة في مملكة البحرين لتعزيز السيولة في السوق وإغلاق فجوة التقييم بين الأوراق المالية المدرجة في بورصة البحرين مع الأوراق المالية في الشركات الإقليمية المماثلة.

لدى المجموعة ٥٠% (٢٠١٨: ٥٠%) حصة ملكية في أجيلا كابيتال مانجمنت المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في المملكة المتحدة والتي تعمل في مجال الخدمات الاستشارية في سوق رأس المال للاستثمارات البديلة مع التركيز بصفة خاصة في العقارات.

لدى المجموعة ٤٩,٩٦% (٢٠١٨: ٤٩,٩٦%) حصة ملكية في ماغوم بارتنرز هولدينغ ليمتد، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لإقتناء استثمارات العقارية بصورة غير مباشرة في هولندا.

لدى المجموعة ٢٤,٩٩% (٢٠١٨: ٢٤,٩٩%) حصة ملكية في إفوك هولدينغز جيرسي المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لإقتناء استثمارات العقارية بصورة غير مباشرة في ألمانيا.

لدى المجموعة ٤٥% (٢٠١٨: لا شيء) حصة ملكية في آل أس إي جيرسي هولدينغز المحدودة بارتنرشب، وهي شراكة مشروع مشترك مؤسسة في جيرسي لتسهيل الاستثمار غير المباشر في المملكة المتحدة.

٢٠١٨	٢٠١٩	
		القيمة المدرجة لاستثمار المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
٤٧,٠	٦٢,٩	في ١ يناير
١٥,٢	٧,١	اقتناءات خلال السنة
٤,١	٦,٨	حصة البنك من الربح للسنة
(٣,١)	(٣,٩)	أرباح أسهم مستلمة
٠,٥	(١,١)	تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (إيضاح ١٦)
(٠,٣)	(٠,٢)	تعديلات صرف العملات الأجنبية
(٠,٥)	(١,٠)	توزيع رأس المال
٦٢,٩	٧٠,٦	في ٣١ ديسمبر

تتضمن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة على استثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية والتي تعتبر بأنها شركة زميلة جوهرية. يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية:

٢٠١٨	٢٠١٩	
٢٥,٠	٢٧,٦	صافي دخل الفوائد
٧,٢	٦,٨	إجمالي ربح مبيعات السيارات
١٣,١	١٣,٥	دخل تشغيلي آخر
٤٥,٣	٤٧,٩	مجموع الدخل التشغيلي
(٢١,١)	(٢٢,١)	مصروفات تشغيلية
(٢,٨)	(٥,٢)	مصروفات أخرى
٢١,٤	٢٠,٦	الربح المعدل للسنة
٤,٩	٤,٧	حصة المجموعة في الربح المعدل للسنة

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٩ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (تتمة)

٢٠١٨	٢٠١٩	
		الموجودات
٤,٧	٦,٧	نقد وأرصدة لدى بنوك
٣٠٤,٩	٣٣٠,٦	قروض وسلف العملاء
٢٩,٠	٢٧,١	المخزون
٥٢,١	٥٧,١	موجودات أخرى
<u>٣٩٠,٧</u>	<u>٤٢١,٥</u>	مجموع الموجودات
		المطلوبات
١,٠	٠,١	سحوبات على المكشوف من البنك
١٩,٤	٢٦,٠	ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى
١٨٤,١	٢٢٠,٠	قروض لأجل تابعة للبنك
٤٠,٠	٢٠,٠	سندات صادرة
<u>٢٤٤,٥</u>	<u>٢٦٦,١</u>	مجموع المطلوبات
(٠,٩)	(٠,٧)	إحتياطي التبرعات الخيرية
١٤٥,٣	١٥٤,٧	حقوق الملكية
<u>%٢٣,٠٣</u>	<u>%٢٣,٠٣</u>	نسبة حصة ملكية المجموعة
<u>٣٣,٥</u>	<u>٣٥,٦</u>	

تستند الأرقام المسجلة أعلاه لشركة البحرين للتسهيلات التجارية على القوائم المالية المراجعة في ٣٠ سبتمبر والمعدلة للأداء المتوقع للربع الأخير المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: نفس الشيء).

تبلغ القيمة السوقية لاستثمارات المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ٣٨,١ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ٢٩,٠ مليون دينار بحريني).

١٠ فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى

٢٠١٨	٢٠١٩	
٢٣,١	١٧,٣	ذمم مدينة
١٥,٦	١٥,٦	فوائد مستحقة القبض
١٣,٥	١٢,٢	ضمان معلق للبيع
١,٢	٢,١	مصروفات مدفوعة مقدماً
١,١	١,٣	موجود ضريبي مؤجل (إيضاح ٢٢)
١١,٣	١,٣	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية (إيضاح ٢٨)
١٢,١	٢٤,٤	أخرى
<u>٧٧,٩</u>	<u>٧٤,٢</u>	

١١ ممتلكات ومعدات

المجموع	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الحق في استخدام الموجودات	أثاث ومعدات	عقارات ومباني	أراضي مملوكة ملكاً حراً	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
<u>٣٥,٢</u>	<u>١,٤</u>	<u>٨,٠</u>	<u>٧,٨</u>	<u>٩,٠</u>	<u>٩,٠</u>	

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

١١ ممتلكات ومعدات (تتمة)

صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	أراضي مملوكة ملكاً حراً	عقارات ومباني	أثاث ومعدات	الحق في استخدام الموجودات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
٢٧,٥	٨,٨	١١,٩	٦,٦	-	٠,٢	٢٧,٥

بلغت مصروفات الإستهلاك للسنة ٦,١ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ٣,٧ مليون دينار بحريني).

١٢ اقتراضات لأجل

تم الحصول على الاقتراضات لأجل لأغراض التمويلات العامة وهي تشتمل على الآتي:

سنة الاستحقاق	سعر الفائدة
٢٠١٨	٢٠١٩
١٤٤,٥	١٤٤,٥
-	١٨٨,٥
١٤٤,٥	٣٣٣,٠
	٢٠٢٠
	٢٠٢٤
	٣,٥٠%
	٥,٥٠%

١٣ حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء

٢٠١٨	٢٠١٩	ودائع لأجل
١,٢٥٩,٤	٩٦٥,١	حسابات توفير
٥٧١,٣	٦٥٥,١	حسابات جارية
٤٨٤,٧	٤٩١,٠	حسابات أخرى
٥٩,١	٥٨,٣	
٢,٣٧٤,٥	٢,١٦٩,٥	

١٤ فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى

٢٠١٨	٢٠١٩	مصرفات مستحقة القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية (إيضاح ٢٧) فوائد مستحقة الدفع ذمم دائنة التزامات عقد الإيجار مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للعقود المالية أخرى
٣٧,٦	٤٨,٥	
٤,٨	٢٧,٠	
٢٤,١	٢٤,٠	
١٤,٢	١٦,٤	
-	٦,١	
١,٠	٣,٣	
٢٢,٩	١٣,٧	
١٠٤,٦	١٣٩,٠	

١٥ حقوق الملكية

٢٠١٨	٢٠١٩	(١) رأس المال المصرح به: ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية قدرها ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم
١٥٠,٠	١٥٠,٠	
		الصادر والمدفوع بالكامل: ١,٢٩٦,٨٩١,٧٤٥ سهم (٢٠١٨: ١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ سهم) بقيمة اسمية قدرها ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم
١٠٨,٢	١٢٩,٧	

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

١٥ حقوق الملكية (تتمة)

(١) رأس المال (تتمة)

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقد بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٩ على تحويل الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل للبنك المدرجة ضمن رأس المال فئة ١ والبالغ قيمتها ٨٦,١ مليون دينار بحريني إلى أسهم عادية بسعر تحويل قدره ٤٠٠ فلس للسهم اعتباراً من ٢ مايو ٢٠١٩. ونتيجة لذلك، زاد عدد الأسهم الصادرة بمقدار ٢١٥,٢٤٣,٧٩٣ سهم، وزاد رأس المال المدفوع بنحو ٢١,٥ مليون دينار بحريني وزادت علاوة إصدار الأسهم بنحو ٦٤,٦ مليون دينار بحريني.

(٢) أسهم خزائنة

تمثل أسهم الخزائنة شراء البنك لأسهمه. يحتفظ البنك في نهاية السنة بعدد ١٢,٣٨٠,٥٤٢ (٢٠١٨: ٦,٢١٣,٦٤١) سهم من أسهمه الخاصة.

٢٠١٨	٢٠١٩
(٢,٥)	(٥,٢)

المقابل المدفوع

(٣) علاوة إصدار أسهم

إن علاوة إصدار الأسهم الناتجة عن إصدار أسهم عادية هي غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحرينية وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. خلال السنة، تمت زيادة علاوة إصدار الأسهم بنحو ٦٤,٦ مليون دينار بحريني [راجع إيضاح (١)١٥].

(٤) خطة أداء أسهم الموظفين

لدى المجموعة خطة أداء أسهم الموظفين التي بموجبها يتم منح أسهم لبعض الموظفين المؤهلين (راجع إيضاح ٤٢).

(٥) أرباح أسهم لم يطالب بها بعد

خلال السنة، قامت المجموعة بتحويل مبلغ وقدره لا شيء دينار بحريني (٢٠١٨: ٠,٠٢٢ مليون دينار بحريني) إلى حقوق الملكية كأرباح أسهم لم يطالب بها بعد من قبل المساهمين ودفعت مبلغ وقدره ٠,٠٢٥ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: لا شيء دينار بحريني) لمساهميها من حساب الإحتياطي في حقوق الملكية. وفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة، يتم تحويل أي أرباح أسهم لم يطالب بها والمستحقة لأكثر من ١٠ سنوات إلى حقوق الملكية، إلا أنها ستكون متاحة للمساهمين المعنيين لأي مطالبات مستقبلية.

(٦) أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١

خلال سنة ٢٠١٦، أتم البنك إصدار أوراق رأسمالية إضافية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١ بقيمة إجمالية قدرها ٨٦,٠٩٨ ألف دينار بحريني تماشياً مع متطلبات اتفاقية بازل ٣. يخضع ويستند توزيع المبالغ المستحقة الدفع لشروط وبنود القيمة الاسمية القائمة للأوراق الرأسمالية بمعدل ٨,٢٥% سنوياً. تم إثبات هذه الأوراق المالية ضمن حقوق الملكية في القائمة الموحدة للمركز المالي تم خلال السنة تحويل هذه الأوراق الرأسمالية إلى أسهم عادية [راجع إيضاح (١)١٥].

(٧) إحتياطي قانوني

تم إنشاء الإحتياطي القانوني وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحرينية. يحول البنك ١٠% من أرباحه السنوية إلى الإحتياطي القانوني حتى يعادل الإحتياطي ٥٠% من رأس المال الصادر للبنك. قام البنك خلال السنة بتحويل مبلغ وقدره ٧,٥ مليون دينار بحريني إلى الإحتياطي القانوني (٢٠١٨: لا شيء دينار بحريني). إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحرينية وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(٨) إحتياطي عام

تم تكوين الإحتياطي العام وفقاً لأحكام النظام الأساسي للبنك، وذلك تأكيداً للالتزامات المساهمين بتعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك. إن الإحتياطي العام قابل للتوزيع شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي واجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

١٦ تغيرات متراكمة في القيم العادلة

٢٠١٨	٢٠١٩	
		مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
		في ١ يناير
(٨,٦)	(٢٥,٧)	محول إلى الأرباح المبقاة من بيع/ شطب سندات أسهم حقوق الملكية
٠,٥	١,٩	محول إلى الأرباح أو الخسائر من بيع أوراق مالية استثمارية (دين)
(٣,٢)	(٢,٨)	محول إلى الأرباح أو الخسائر عند الاضمحلال (دين)
٠,٣	٠,١	تغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر خلال السنة
(١٤,٧)	٣٨,٢	
(٢٥,٧)	١١,٧	في ٣١ ديسمبر
		تحولات التدفق النقدي
		في ١ يناير
٠,٢	٠,٦	تغير في القيم العادلة غير المحققة
(٠,١)	-	تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (إيضاح ٩)
٠,٥	(١,١)	
٠,٦	(٠,٥)	في ٣١ ديسمبر
(٢٥,١)	١١,٢	

١٧ توزيعات مقترحة

٢٠١٨	٢٠١٩	
٤٣,٠	٣٨,٦	أرباح أسهم نقدية
-	٦,٤	أرباح أسهم
-	٧,٥	محول إلى الإحتياطي العام
١,٦	٢,٠	تبرعات خيرية
٤٤,٦	٥٤,٥	

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح أسهم نقدية نهائية بواقع ٠,٠٤٠ دينار بحريني للسهم وأرباح أسهم ٠,٠٠٥ دينار بحريني للسهم (بما في ذلك إعلان ودفع أرباح أسهم نقدية مرحلية بواقع ٠,٠١٠ دينار بحريني للسهم خلال شهر يوليو ٢٠١٩)، بعد حسم أسهم الخزانة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: بواقع ٠,٠٤٠ دينار بحريني للسهم). وعلاوة على ذلك، اقترح مجلس الإدارة تحويل ١٠% من الربح السنوي للمجموعة إلى الإحتياطي العام باجمالي ٧,٥ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: لا شيء دينار بحريني).

خلال السنة، قام البنك بدفع أرباح أسهم بواقع ٠,٠٤٠ دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة ٢٠١٨ (٢٠١٨: بواقع ٠,٠٣٥ دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة ٢٠١٧)، وأرباح أسهم نقدية مرحلية بواقع ٠,٠١٠ دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة ٢٠١٩ (٢٠١٨: لا شيء دينار بحريني)، بعد حسم أسهم الخزانة.

ستقدم التوزيعات المقترحة أعلاه للموافقة الرسمية في إجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين. كما يخضع دفع أرباح الأسهم للحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

١٨ صافي دخل الفوائد ودخل مشابه

٢٠١٨	٢٠١٩	
		(أ) دخل الفوائد ودخل مشابه
١٠٧,٧	١٠٤,٤	قروض وسلف العملاء
٣٣,٤	٣٩,٨	أوراق مالية استثمارية
١٦,٠	١٦,١	أذونات خزانة
٨,٧	١٦,١	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١٦٥,٨	١٧٦,٤	
		(ب) مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة
(٣٩,٦)	(٤٤,٤)	ودائع العملاء
(١٦,٣)	(٢٤,٧)	ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
(٥٥,٩)	(٦٩,١)	
١٠٩,٩	١٠٧,٣	

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

١٩ دخل الرسوم والعمولات - صافي

٢٠١٨	٢٠١٩	
٤٩,٢	٤٩,٣	دخل الرسوم والعمولات
(٢١,٠)	(٢٢,٧)	مصروفات الرسوم والعمولات
<u>٢٨,٢</u>	<u>٢٦,٦</u>	

يتضمن دخل الرسوم والعمولات على مبلغ وقدره ٠,٠٢ مليون دينار بحريني فيما يتعلق بالودائع والأنشطة الإئتمانية الأخرى (٢٠١٨: ٠,٠٧ مليون دينار بحريني).

٢٠ دخل آخر

٢٠١٨	٢٠١٩	
٦,٢	٣,٩	دخل أرباح أسهم
٥,٣	٥,٩	مكسب من تحويل عملات أجنبية
٣,٢	٣,٠	مكاسب محققة من بيع أوراق مالية استثمارية
٤,٢	٤,٨	أخرى
<u>١٨,٩</u>	<u>١٧,٦</u>	

٢١ مجموع المخصصات - صافي

٢٠١٨	٢٠١٩	
٣٥,٠	١٥,٩	قروض وسلف العملاء
٠,٣	٠,١	أوراق مالية استثمارية
(٠,٤)	٢,٣	تعرضات غير مدرجة في الميزانية
٠,٤	٠,٦	عقارات مكتسبة وأخرى
<u>٣٥,٣</u>	<u>١٨,٩</u>	

٢٢ الضرائب

٢٠١٨	٢٠١٩	
١,١	١,٣	القائمة الموحدة للمركز المالي
		موجود ضريبي موجل (إيضاح ١٠)
٠,٤	٠,٢	القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
٠,٤	٠,٢	مصروف ضريبي موجل على العمليات الأجنبية

يتم قياس الضريبة الحالية بالمبلغ المتوقع دفعه فيما يتعلق بالدخل الخاضع للضريبة للسنة وفقاً لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦١. يتم إثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة للنتائج الضريبية المستقبلية لفروق التوقيت كونها الفرق بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي الذي ينشأ في فترة واحدة ويكون قادراً على استرجاع فترة لاحقة أو أكثر من فترة. يتم إثبات الموجودات الضريبية المؤجلة على أساس فروق التوقيت فقط إلى الحد الذي يثبت بأن هناك تأكيد معقول بأن الدخل الخاضع للضريبة المستقبلية سيكون متاح مقابل لتلك الموجودات الضريبية التي يمكن تحقيقها.

تتضمن المصروفات الضريبية للمجموعة على جميع الضرائب المباشرة المستحقة على الأرباح الخاضعة للضريبة للوحدات إلى السلطات المعنية في كل بلد من بلدان التأسيس، وفقاً للقوانين الضريبية السائدة في تلك السلطات القضائية. وبالتالي، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة مع تفاصيل المعدلات الضريبية الفعلية. يبلغ معدل الضريبة الفعلي ٤٣,٦٨% للسنة الحالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ٤٣,٦٨%). خلال سنة ٢٠١٨، تم دفع الضريبة وفقاً للحد الأدنى للضريبة البديلة، بموجب المادة ١٥ من قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦١.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٢٣ النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لنهاية السنة بقسمة الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

النصيب المخفض للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لنهاية السنة بقسمة الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك بعد حسم توزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة ١ على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة بالإضافة إلى المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية التي سيتم إصدارها من التحويل إلى الأسهم العادية.

٢٠١٨	٢٠١٩	
٦٧,١	٧٥,٤	الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك لحساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح
(٧,١)	(٣,٦)	محسوم منه: التوزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة ١
٦٠,٠	٧١,٨	صافي الربح للسنة المعدل العائد إلى ملاك البنك
١,٠٧٦,٦٧٦,٥٥٦	١,٢١٠,٨٦٨,٤٥٧	المتوسط الموزون لعدد الأسهم، بعد حسم أسهم الخزنة القائمة خلال السنة
٠,٠٥٦	٠,٠٥٩	النصيب الأساسي للسهم في الأرباح (دينار بحريني)
١,٢٩١,٩٢٠,٣٣٦	١,٢١٠,٨٦٨,٤٥٧	المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية المعدلة لتأثير التخفيض، بعد حسم أسهم الخزنة القائمة خلال السنة
٠,٠٥٢	٠,٠٥٩	النصيب المخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)

٢٤ القطاعات التشغيلية

معلومات القطاعات

لأغراض إدارية، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

- **الخدمات المصرفية للأفراد**
تتعامل بشكل أساسي في ودائع العملاء الأفراد وتوفير التمويل للقروض الاستهلاكية والسحب على المكشوف وتسهيلات ائتمانية وخدمات تحويل الأموال والبطاقات وتداول العملات الأجنبية.
- **الخدمات المصرفية للشركات**
تتعامل بشكل أساسي في القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات في البحرين.
- **الخدمات المصرفية الدولية**
تتعامل بشكل أساسي في القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات دولية. كما تغطي الأنشطة التشغيلية للفروع الخارجية.
- **الاستثمار والخزنة والأنشطة الأخرى**
تقدم بشكل أساسي خدمات أسواق الأموال والتجارة والخزنة، بالإضافة إلى إدارة أنشطة المجموعة التمويلية. تشمل الخدمات الاستثمارية على إدارة الاستثمارات في الأسواق المحلية والدولية وتقديم الخدمات الاستشارية الاستثمارية وإدارة الأموال. كما تتضمن الأنشطة الأخرى على تنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية.

إن هذه القطاعات هي الأساس الذي تبني عليه المجموعة تقاريرها حول المعلومات التي يتم تقديمها إلى رئيس العمليات متخذ القرارات. إن المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب معدلات السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية. تحسب الفائدة المدبنة أو الدائنة على القطاعات على أساس معدل سعر التحويل والذي يساوي تقريباً التكلفة الهامشية للأموال على أساس أموال مطابقة.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٢٤ القطاعات التشغيلية (تتمة)

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

المجموع	الاستثمار والخزائنة والأنشطة الأخرى	الخدمات المصرفية الدولية	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	
١٧٦,٤	٦١,٦	٤٠,٨	٤٠,٣	٣٣,٧	دخل الفوائد
(٦٩,١)	(٣١,٨)	(١٥,٨)	(١٦,٤)	(٥,١)	مصروفات الفوائد
-	(٤,٨)	(٤,٨)	٤,١	٥,٥	سعر تحويل الأموال الداخلية
١٠٧,٣	٢٥,٠	٢٠,٢	٢٨,٠	٣٤,١	صافي دخل الفوائد
٤٤,٢	١٥,٤	٥,٧	٣,٧	١٩,٤	دخل تشغيلي آخر
١٥١,٥	٤٠,٤	٢٥,٩	٣١,٧	٥٣,٥	الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
(١٨,٩)	(٠,٧)	(١٩,٦)	٠,٦	٠,٨	مجموع المخصصات - صافي
٦٩,٢	٣٤,٩	(٩,٠)	١٧,٧	٢٥,٦	نتيجة القطاع حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٦,٨	١,١	-	-	٥,٧	الربح للسنة الربح العائد إلى حقوق غير مسيطرة
٧٦,٠					الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك
(٠,٦)					موجودات القطاع استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة موجودات مشتركة
٧٥,٤					مجموع الموجودات
٣,٧٤٢,٠	١,٤٧٦,٣	١,٠١٥,٤	٦٢٠,٧	٦٢٩,٦	مطلوبات القطاع مطلوبات مشتركة
٧٠,٦	٣٠,٠	-	-	٤٠,٦	
٥٢,٤					
٣,٨٦٥,٠					
٣,٢٢٨,٥	٦٦١,٧	٨٢٦,٦	٨٣٨,٨	٩٠١,٤	مجموع المطلوبات
٨٩,٥					
٣,٣١٨,٠					

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٢٤ القطاعات التشغيلية (تتمة)

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

المجموع	الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى	الخدمات المصرفية الدولية	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	
١٦٥,٨	٥٠,٧	٤١,٤	٤١,٤	٣٢,٣	دخل الفوائد
(٥٥,٩)	(٢٨,٧)	(١٢,٧)	(١٠,٩)	(٣,٦)	مصروفات الفوائد
-	٦,٦	(٧,٨)	(٢,١)	٣,٣	سعر تحويل الأموال الداخلية
١٠٩,٩	٢٨,٦	٢٠,٩	٢٨,٤	٣٢,٠	صافي دخل الفوائد
٤٧,١	١٧,٢	٥,٢	٣,٥	٢١,٢	دخل تشغيلي آخر
١٥٧,٠	٤٥,٨	٢٦,١	٣١,٩	٥٣,٢	الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
(٣٥,٣)	(٠,٣)	(٨,٩)	(٢٦,٤)	٠,٣	مجموع المخصصات - صافي
٦٣,٦	٤٤,٨	١,٨	(٩,٢)	٢٦,٢	نتيجة القطاع
٤,١	(٠,٣)	-	-	٤,٤	حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٦٧,٧					الربح للسنة
(٠,٦)					الربح العائد إلى حقوق غير مسيطرة
٦٧,١					الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك
٣,٤٧٣,٠	١,١٧٥,٩	٩٩٢,٧	٦٦١,٣	٦٤٣,١	موجودات القطاع
٦٢,٩	٢٥,٠	-	-	٣٧,٩	استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٤٥,٨					موجودات مشتركة
٣,٥٨١,٧					مجموع الموجودات
٣,٠٢٢,٥	٦٩٣,٣	٨٠٣,٣	٧٠٢,١	٨٢٣,٨	مطلوبات القطاع
٥٨,٨					مطلوبات مشتركة
٣,٠٨١,٣					مجموع المطلوبات

معلومات القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة في سوقين جغرافيين: هما المحلي (البحرين)، والأخرى (الشرق الأوسط/ أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا).
يوضح الجدول التالي توزيع الإيرادات والموجودات غير المتداولة للمجموعة حسب القطاع الجغرافي، يعتمد التخصيص على موقع
الموجودات والمطلوبات.

المجموع	الأخرى	المحلي	
١٠٧,٣	١٤,٤	٩٢,٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٦,٨	١,١	٥,٧	صافي دخل الفوائد
٤٤,٢	٤,٢	٤٠,٠	حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
١٥٨,٣	١٩,٧	١٣٨,٦	دخل آخر
١١٨,٠	٢٦,٧	٩١,٣	موجودات غير متداولة *

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٢٤ القطاعات التشغيلية (تتمة)

معلومات القطاعات الجغرافية (تتمة)

المجموع	الأخرى	المحلي	
			٣١ ديسمبر ٢٠١٨
١٠٩,٩	١٥,٠	٩٤,٩	صافي دخل الفوائد
٤,١	(٠,٣)	٤,٤	حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٤٧,١	٣,٥	٤٣,٦	دخل آخر
١٦١,١	١٨,٢	١٤٢,٩	
١٠٣,٩	٢٠,٠	٨٣,٩	موجودات غير متداولة *

* تمثل الموجودات غير المتداولة الاستثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة والضمان المعلق للبيع والممتلكات والمعدات.

٢٥ النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه المتضمن في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على المبالغ التالية كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٨	٢٠١٩	
٢٠,٣	٢١,٢	نقد في الصندوق والخزينة (إيضاح ٤)
٩٥,١	٢٦٦,٢	حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية (إيضاح ٤)
٢٣٠,٠	٢٤٩,٤	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ٩٠ يوماً أو أقل
٣٤٥,٤	٥٣٦,٨	

٢٦ معاملات الطرف ذي العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة وشركات خاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. جميع القروض والسلف المقدمة للأطراف ذات العلاقة هي منتجة وتخضع لمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

فيما يلي بيان بالمبالغ القائمة بتاريخ قائمة المركز المالي فيما يتعلق بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

المجموع	الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	مساهمين رئيسيين	
					٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٢٤,٩	٣,٠	٢١,٩	-	-	قروض وسلف العملاء
٧٠,٦	-	٧٠,٦	-	-	استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٢٢٤,٦	٩,١	٥,١	٢١٠,٤	-	حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء
					٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٢٦,٣	٣,٠	٢٣,٣	-	-	قروض وسلف العملاء
٦٢,٩	-	٦٢,٩	-	-	استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
١٩٥,٣	٦,٨	٣,١	١٨٥,٤	-	حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٢٦ معاملات الأطراف ذي العلاقة (تتمة)

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر:

مساهمين رئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين	المجموع
٣١ ديسمبر ٢٠١٩			
-	١,٥	-	١,٥
٤,٦	٠,١	٠,٢	٤,٩
-	٦,٨	-	٦,٨
٣١ ديسمبر ٢٠١٨			
-	١,٤	-	١,٤
٦,١	٠,١	٠,١	٦,٣
-	٤,١	-	٤,١
فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين:			
	٢٠١٩	٢٠١٨	
مكافآت الموظفين القصيرة الأجل	١٠,٩	١٠,٦	
مكافآت الموظفين الطويلة الأجل	١,٢	٠,٤	
	<u>١٢,١</u>	<u>١١,٠</u>	

حصة موظفي الإدارة الرئيسيين في خطة حوافز أسهم الموظفين، راجع إيضاح ٤٢.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٢٧ تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يوضح الجدول أدناه بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٢٠١٨ على أساس الفترة المتبقية من قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية، باستثناء في حالة ودائع العملاء. لقد تم تحديد بيان سيولة ودائع العملاء على أساس تواريخ الاستحقاقات الفعلية المشار إليها بسجل احتفاظ المجموعة بالودائع.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	خلال شهر واحد	١ إلى ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ إلى ١٢ شهر	المجموع الفرعي	١ إلى ٥ سنوات	٥ إلى ١٠ سنوات	١٠ إلى ٢٠ سنة	أكثر من ٢٠ سنة	المجموع
الموجودات										
٢٨٧,٤	٢٨٧,٤	-	-	-	٢٨٧,٤	-	-	-	٨٩,٠	٣٧٦,٤
٦٩,٢	٦٩,٢	١٩٠,٣	١٢٧,٢	٩٧,٧	٤٨٤,٤	-	-	-	-	٤٨٤,٤
٢٤٨,٦	٢٤٨,٦	-	-	٢٩,٧	٢٧٨,٣	-	-	-	-	٢٧٨,٣
٢١٣,٧	٢١٣,٧	١١٣,٨	١٦٤,٨	١٣٢,٢	٦٢٤,٥	٧٥٠,٧	٢٠٣,٦	٤٨,٤	٤٣,٧	١,٦٧٠,٩
٣٨,٣	٣٨,٣	٣٢,٤	٣٩,٤	٢٩,٠	١٣٩,١	٢٩٥,٩	٣٠٥,٨	٢٠,٣	١١٣,٩	٨٧٥,٠
-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٠,٦	٧٠,٦
٦٢,٠	٦٢,٠	-	-	-	٦٢,٠	١٢,٢	-	-	-	٧٤,٢
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٦	٢٧,٧	٢,١	٣,٢	١,٦	٣٥,٢
٩١٩,٣	٩١٩,٣	٣٣٦,٦	٣٣١,٥	٢٨٨,٩	١,٨٧٦,٣	١,٠٨٦,٥	٥١١,٥	٧١,٩	٣١٨,٨	٣,٨٦٥,٠
المطلوبات										
٢٢٨,٧	٢٢٨,٧	٤٨,٩	٦٤,٥	١٩,٢	٣٦١,٣	١,٨	-	-	-	٣٦٣,١
٣,٠	٣,٠	١٠,٢	-	١٢٩,٢	١٤٢,٤	١٧١,٠	-	-	-	٣١٣,٤
-	-	١٤٤,٥	-	-	١٤٤,٥	١٨٨,٥	-	-	-	٣٣٣,٠
٢٥٥,٢	٢٥٥,٢	٤١,٥	٨٦,٢	٤٩,٥	٤٣٢,٤	٠,٢	-	-	١,٧٣٦,٩	٢,١٦٩,٥
١٣٣,٢	١٣٣,٢	٠,١	٠,١	٠,٣	١٣٣,٧	١,٣	١,٩	٢,١	-	١٣٩,٠
٦٢٠,١	٦٢٠,١	٢٤٥,٢	١٥٠,٨	١٩٨,٢	١,٢١٤,٣	٣٦٢,٨	١,٩	٢,١	١,٧٣٦,٩	٣,٣١٨,٠
٢٩٩,٢	٢٩٩,٢	٩١,٤	١٨٠,٧	٩٠,٧	٦٦٢,٠	٧٢٣,٧	٥٠٩,٦	٦٩,٨	(١,٤١٨,١)	٥٤٧,٠
٢٩٩,٢	٢٩٩,٢	٣٩٠,٦	٥٧١,٣	٦٦٢,٠	١,٨٩٥,٣	١,٣٨٥,٧	١,٩٦٥,١	٥٤٧,٠		

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٢٧ تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	خلال شهر واحد	١ إلى ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ إلى ١٢ شهر	المجموع الفرعي	١ إلى ٥ سنوات	٥ إلى ١٠ سنوات	١٠ إلى ٢٠ سنة	أكثر من ٢٠ سنة	المجموع
الموجودات										
١١٥,٤	١١٥,٤	-	-	-	١١٥,٤	-	-	-	٧٥,٦	١٩١,٠
٦٢,٦	٦٢,٦	١٢٣,٣	٩٩,٢	١٢٥,٣	٤١٠,٤	-	-	-	-	٤١٠,٤
١٩٥,٢	١٩٥,٢	٣٧,٨	-	٦,٢	٢٣٩,٢	-	-	-	-	٢٣٩,٢
٢٤٧,٢	٢٤٧,٢	١٤٣,٢	١٠٨,٩	١٣٦,٠	٦٣٥,٣	٨١٢,٠	٢٣٦,٢	٢٩,٠	٦٠,٠	١,٧٧٢,٥
٣٣,٧	٣٣,٧	٢٤,٧	٢٩,٧	١٨,٧	١٠٦,٨	٢٩٩,٧	٢٦٠,٣	٢٨,٣	١٠٥,٢	٨٠٠,٣
-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٢,٩	٦٢,٩
٦٤,٤	٦٤,٤	-	-	-	٦٤,٤	١٣,٥	-	-	-	٧٧,٩
-	-	-	-	-	-	٢٤,٥	٠,٣	١,١	١,٦	٢٧,٥
٧١٨,٤	٧١٨,٤	٣٢٩,٠	٢٣٧,٨	٢٨٦,٢	١,٥٧١,٤	١,١٤٩,٨	٤٩٦,٨	٥٨,٤	٣٠٥,٣	٣,٥٨١,٧
مجموع الموجودات										
المطلوبات										
١٥٦,٨	١٥٦,٨	٧٩,٣	٢٢,٦	-	٢٥٨,٧	-	-	-	-	٢٥٨,٧
-	-	-	٢,٠	-	٢,٠	١٩٧,٠	-	-	-	١٩٩,٠
-	-	-	-	-	-	١٤٤,٥	-	-	-	١٤٤,٥
٢٥٨,٥	٢٥٨,٥	٣٤,٩	٨٧,٧	٩٩,٢	٤٨٠,٣	١٦,١	-	-	١,٨٧٨,١	٢,٣٧٤,٥
١٠٤,٦	١٠٤,٦	-	-	-	١٠٤,٦	-	-	-	-	١٠٤,٦
٥١٩,٩	٥١٩,٩	١١٤,٢	١١٢,٣	٩٩,٢	٨٤٥,٦	٣٥٧,٦	-	-	١,٨٧٨,١	٣,٠٨١,٣
١٩٨,٥	١٩٨,٥	٢١٤,٨	١٢٥,٥	١٨٧,٠	٧٢٥,٨	٧٩٢,٢	٤٩٦,٨	٥٨,٤	(١,٥٧٢,٨)	٥٠٠,٤
١٩٨,٥	١٩٨,٥	٤١٣,٣	٥٣٨,٨	٧٢٥,٨	١,٥١٨,٠	٢,٠١٤,٨	٢,٠٧٣,٢	٥٠٠,٤	٥٠٠,٤	٥٠٠,٤
صافي										
متراكم										

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٢٨ مشتقات مالية

إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على تحركات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية والسعر المرجعي أو المؤشر. تدخل المجموعة ضمن أعمالها الاعتيادية في معاملات متنوعة تستخدم فيها الأدوات المالية المشتقة. يخضع استخدام المشتقات المالية لسياسات المجموعة التي أقرها مجلس الإدارة. تدخل المجموعة في عقود مشتقات مالية لغرض الحد من المخاطر الناجمة عن التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة الكامنة في موجودات ومطلوبات المجموعة المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة. كما تدخل المجموعة في عقود المشتقات المالية لغرض المتاجرة.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى بيان بقيمتها الاعترافية. إن القيمة الاعترافية هي قيمة الموجود الأساسي الذي يخص المشتق المالي أو السعر المرجعي أو المؤشر، وتمثل الأساس لقياس التغير في قيمة المشتقات المالية. تشير القيم الاعترافية إلى حجم رصيد المعاملات القائمة في نهاية السنة ولكنها لا تعطي مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة

عقود صرف عملات أجنبية آجلة

القيمة الاعترافية	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة
١٧٤,٤	٠,٦	٠,٧
٥٩٥,٤	٢٦,٤	٠,٦
٧٦٩,٨	٢٧,٠	١,٣

مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة

مقايضات سعر الفائدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:

عقود صرف عملات أجنبية آجلة

القيمة الاعترافية	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة
١٢٥,٨	٠,٥	٠,٥
٥٨٦,٨	٤,٣	١٠,٨
٧١٢,٦	٤,٨	١١,٣

مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة

مقايضات سعر الفائدة

أنواع المشتقات المالية

العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو لبيع عملة محددة أو سلعة أو أداة مالية بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة معدة للتعامل بها في السوق غير المنتظمة. يتم التعامل في العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المستقبلية بمبالغ محددة في البورصات المنظمة وتخضع لمتطلبات الهامش النقدي اليومي. اتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة هي بمثابة عقود أسعار فائدة مستقبلية مصممة بشكل خاص تحدد فيها أسعار فائدة آجلة لمبالغ اعتبارية لفترة زمنية متفق عليها تبدأ بتاريخ محدد في المستقبل.

عقود المقايضات هي اتفاقيات تعاقدية تتم بين طرفين لتبادل أسعار فائدة أو فروق العملات الأجنبية على أساس قيمة اعتبارية محددة. وبالنسبة لعقود مقايضات أسعار الفائدة تتبادل الأطراف عادة مدفوعات بأسعار فائدة ثابتة وعائمة على أساس القيمة الاعترافية المحددة لعملة واحدة. بالنسبة لعقود مقايضات العملات فإنه يتم تبادل المدفوعات ذات أسعار فائدة ثابتة وعائمة والمبالغ الاعترافية بعملة مختلفة.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٢٨ مشتقات مالية (تمة)

أنواع المشتقات المالية (تمة)

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تعطي الحق وليس الالتزام إما لشراء أو بيع كمية محددة من سلعة ما أو أداة مالية بسعر ثابت سواء كان ذلك في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت ضمن فترة زمنية محددة. لا تدخل المجموعة في اكتتاب عقود الخيارات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لغرض المتاجرة

ترتبط معظم أنشطة تداول المشتقات المالية للمجموعة بمعاملات متوازية مع العملاء. بالإضافة إلى ذلك، تتخذ المجموعة بعض مراكز صرف العملات الأجنبية مع توقع الاستفادة من التغيرات الإيجابية في الأسعار والمعدلات والمؤشرات. تشمل هذه الفئة أيضاً المشتقات المالية التي لا تفي بمتطلبات التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض التحوط

وضعت المجموعة أنظمة لقياس وإدارة المخاطر. يتضمن جزء من عملية إدارة المخاطر على إدارة مخاطر تعرض المجموعة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (مخاطر العملة) وأسعار الفائدة من خلال أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات. تتمثل سياسة المجموعة في الحد من تعرضها لمخاطر العملة وأسعار الفائدة إلى مستويات مقبولة وفقاً لما يحدده مجلس الإدارة. بالنسبة للاستراتيجيات المطبقة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملة، يرجى الرجوع إلى الإيضاحين ٣٥ و ٣٦ على التوالي.

وكجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات تستخدم المجموعة المشتقات المالية لأغراض تحوط العملات وتغيرات أسعار الفائدة. يتحقق ذلك من خلال تحوط أدوات مالية محددة ومعاملات متوقعة بالإضافة إلى التحوط الاستراتيجي مقابل تعرضات القائمة الموحدة للمركز المالي. وفي جميع هذه الحالات فإنه يتم توثيق الهدف من علاقة التحوط، وتفاصيل البند المحوط وأداة التحوط، ويتم احتساب المعاملات كتحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية، حسب الحالة.

تحوطات القيمة العادلة

تستخدم المجموعة تحوطات القيمة العادلة لحمايتها من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية نتيجة للتقلبات في أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة. تتضمن الأدوات المالية المحوطة لمخاطر أسعار الفائدة على قروض وسندات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والدين الصادر والصناديق المقترضة الأخرى. تستخدم المجموعة عقود الصرف الأجنبي الأجلة ومقايضات العملة للتحوط مقابل مخاطر عملة معينة على وجه التحديد ومقايضات أسعار الفائدة لتحوط مخاطر أسعار الفائدة.

في علاقات التحوط تلك، إن المصادر الرئيسية لعدم الفعالية هي عدم التطابق بين تواريخ الاستحقاق أو أدوات التحوط. تخضع أدوات التحوط لمخاطر الأطراف الأخرى المختلفة، مما أدى إلى تغيير في عناصر قياس فعالية التحوط.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، لدى المجموعة مقايضات أسعار الفائدة التالية كأدوات تحوط في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة:

أقل من شهر واحد	من ١ إلى ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة واحدة	من ١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	
					مخاطر سعر الفائدة
					تحوط الأوراق المالية الاستثمارية
					٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٣,٤	١٤,٣	١٢,٨	٢٥٣,٤	٣١١,٥	القيمة الاسمية
%٦	%٦	%٥	%٥	%٦	متوسط سعر الفائدة الثابت
					٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٣,٨	-	١٤,٤	٢٥٥,٥	٣١٣,١	القيمة الاسمية
%٣	%٠	%٥	%٥	%٦	متوسط سعر الفائدة الثابت

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٢٨ مشتقات مالية (تتمة)

تحوطات القيمة العادلة (تتمة)

البند في قائمة المركز المالي حيث تكون القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية المدرجة هي "الفوائد المستحقة القبض والموجودات الأخرى".

فيما يلي المبالغ المتعلقة بالبند المصنفة كبنود تحوط:

٢٠١٨		٢٠١٩		
تعديلات تحوط القيمة العادلة	القيمة	تعديلات تحوط القيمة العادلة	القيمة	
المتراكمة على بند التحوط المدرج في القيمة المدرجة	المدرجة	المتراكمة على بند التحوط المدرج في القيمة المدرجة	المدرجة	
(٨,٠)	٥٧٤,٤	٢٢,١	٥٨٣,٥	سندات (الأوراق المالية الاستثمارية)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، قامت المجموعة بإثبات صافي مكسب بمبلغ وقدره ٣٢,٣ مليون دينار بحريني (٢٠١٨): صافي خسارة قدرها ٦,٣ مليون دينار بحريني)، والذي يمثل مكسب ناتج عن أدوات التحوط. بلغ إجمالي الخسارة الناتج من بنود التحوط العائدة إلى المخاطر التي تم تحوطها ٣٢,٦ مليون دينار بحريني (٢٠١٨): مكسب بمبلغ وقدره ٦,٥ مليون دينار بحريني).

تحوطات التدفقات النقدية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، لم تحتفظ المجموعة بأية أدوات للتحوط من تعرضات التغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.

البند في قائمة المركز المالي حيث تكون القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية المدرجة هي "الفوائد المستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى".

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٢٩ ارتباطات والتزامات محتملة

ارتباطات متعلقة بتسهيلات ائتمانية

تشتمل الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية على ارتباطات بتقديم تسهيلات ائتمانية واعتمادات مستندية معززة وخطابات ضمان وخطابات القبول مصممة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة.

تمثل الارتباطات الائتمانية الجزء غير المستخدم للارتباطات التعاقدية لتقديم قروض واعتمادات تجدد تلقائياً، بشكل خاص على هيئة قروض وسلف وخطابات ضمان واعتمادات مستندية. فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية على الارتباطات بتقديم الائتمان، يحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الارتباطات غير المستخدمة. إلا أنه من المتوقع أن يكون مقدار المحتمل للخسارة الذي لا يمكن تحديده بسهولة، أقل بكثير من مجموع الارتباطات غير المستخدمة لأن معظم الارتباطات بتقديم الائتمان مرهونة باحتفاظ العملاء على معايير ائتمانية محددة. إن للارتباطات عادة تواريخ إنتهاء محددة تقل عن سنة واحدة أو تحكمها بنود أخرى خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع المبالغ المتعاقد عليها لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية.

تلتزم الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان (بما في ذلك الاعتمادات المستندية المعززة) وخطابات القبول المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حالة فشل العميل في الوفاء بالتزاماته رهناً بشروط معينة محددة في العقد. إن الاعتمادات المستندية المعززة، التي يتم إدراجها ضمن خطابات الضمان سكيون لديها مخاطر سوقية في حالة إصدارها أو تقديمها بأسعار فائدة ثابتة. إلا أن هذه العقود تتم أساساً بأسعار فائدة عائمة.

لدى المجموعة الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية التالية:

المجموع	من ٣ إلى ١٢ شهر	أقل من ٣ أشهر	عند الطلب	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ التزامات محتملة
٢٦,١	١٣,٢	١٠,٧	٢,٢	اعتمادات مستندية
٢٢٢,٣	-	-	٢٢٢,٣	خطابات ضمان
٢٤٨,٤				
١٥٤,٥	-	-	١٥٤,٥	ارتباطات القروض غير المسحوبة
١٥٤,٥				
٤٠٢,٩				
المجموع	من ٣ إلى ١٢ شهر	أقل من ٣ أشهر	عند الطلب	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ التزامات محتملة
٣٢,٤	١٣,٩	١٦,١	٢,٤	اعتمادات مستندية
٢٣١,٦	-	-	٢٣١,٦	خطابات ضمان
٢٦٤,٠				
١٢٠,٦	-	-	١٢٠,٦	ارتباطات قروض لم يتم سحبها
١٢٠,٦				
٣٨٤,٦				

لا تتوقع المجموعة بأن جميع ارتباطاتها سيتم سحبها قبل إنتهاء الارتباطات.

بالنسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة على العقود المالية المفصح عنها أعلاه، راجع إيضاح رقم ١٤.

٣٠ إدارة المخاطر

تنطوي أنشطة مجموعة بنك البحرين والكويت على المخاطرة على أساس منتظم من خلال أعمالها. تشمل إدارة المخاطر على تحديد وقياس ومتابعة وإدارة المخاطر بصورة مستمرة. تعد إدارة المخاطر المرتبطة بأنشطة المجموعة بشكل فعال وفي الوقت المناسب أمراً بالغ الأهمية لضمان السلامة المالية وتحقيق الربحية للمجموعة. كما يمثل هدف إدارة المخاطر بزيادة القيمة عند المساهمين وتحقيق عوائد على الأسهم بما يتناسب مع المخاطر التي يتحملها. ولتحقيق هذا الهدف، تستخدم المجموعة أفضل ممارسات إدارة المخاطر والكوادر البشرية المؤهلة وذوي الخبرة.

يتضمن إطار عمل إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة على الفئات الرئيسية التالية:

مخاطر الائتمان والطرف الآخر (بما في ذلك تأثيرات التركيز): مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة إذا فشل العميل الخاص بالمجموعة في الوفاء بالتزاماته المتفق عليها وأن الضمانات المرهونة لا تغطي الالتزامات. إن مخاطر الائتمان تنشأ بالأساس من أشكال مختلفة من الإقراض. كما أنها تنشأ عن الضمانات والائتمانات المستندية، ومخاطر الائتمان الخاصة بالأطراف الأخرى في عقود المشتقات ومخاطر التحويل في حالة نقل الأموال ومخاطر التسوية.

مخاطر السوق: هي مخاطر الخسارة في ممتلكات المجموعة ومعاملاتها نتيجة للتغيرات في أسعار ومعايير السوق التي تؤثر على القيمة السوقية. وتشمل هذه الأسعار والمعايير، على سبيل المثال لا الحصر، أسعار الصرف وهوامش الائتمان وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم والسندات وأسعار المشتقات.

مخاطر السيولة والتمويل: تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة المجموعة عن الوفاء بالتزاماتها المالية بتكلفة معقولة. وتعرف مخاطر التمويل على أنها مخاطر عدم قدرة المجموعة على تمويل تطوير أنشطتها بما يتماشى مع أهدافها التجارية وبتكلفة تنافسية.

المخاطر التشغيلية: مخاطر الخسائر الناجمة عن أوجه القصور أو الإخفاق في العمليات أو الموظفين أو النظم أو الاحداث الخارجية. وهي تشمل - عدم الامتثال (بما في ذلك المخاطر القانونية والضريبية) ومخاطر سوء السلوك ومخاطر الإضرار بالسمعة.

المخاطر الاستراتيجية/التجارية: المخاطر الناجمة عن عدم قدرة المجموعة على تنفيذ استراتيجيتها وخطتها التجارية.

يتم قياس المخاطر ومراقبتها وتقديم تقارير لشأنها وفقاً للمبادئ والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. تساعد لجنة المخاطر التابعة للمجلس مجلس الإدارة على الوفاء بمسئوليته من حيث الإشراف على إدارة ومراقبة أطر المخاطر والمخاطر. رئيس المخاطر هو رئيس قسم إدارة المخاطر والائتمان. يقدم رئيس المخاطر تقاريره إلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس، مما يضمن الفصل بين الواجبات والرقابة الإدارية عن الوحدات التي تنشأ عنها الأعمال التجارية - وهو مبدأ أساسي من مبادئ عملية إدارة المخاطر.

بينما يتعين على المجلس تصديق ومراجعة سياسات إدارة المخاطر واستراتيجيات المجموعة بصورة دورية استناداً إلى توصيات لجنة المخاطر التابعة للمجلس ومن ثم تقوم الإدارة بتحديد الإجراءات لتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات. إن لجنة إدارة المخاطر ولجنة مخاطر الدول ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، التي تتألف من الإدارة التنفيذية والإدارة العليا، وهي لجان إدارية رفيعة المستوى مسئولة عن الإدارة العامة لبيان مخاطر المجموعة. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمناقشة المسائل الهامة ذات الصلة بالمخاطر والسياسات والإجراءات ومراجعة تنفيذ قراراتها. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة المسائل المتعلقة بقائمة المركز المالي على المستوى الجزئي، كما تقوم بمراجعة المسائل المتعلقة بعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والسيولة. تقوم لجنة مخاطر الدول بمراجعة مخاطر الدول واستراتيجيات الأعمال والظروف الاقتصادية الكلية فيما يتعلق بالدول التي تم تحديدها للقيام بالأعمال التجارية. تقوم لجنة إدارة المخاطر التشغيلية بإدارة المخاطر التشغيلية العامة للبنك من خلال وضع المبادئ التوجيهية لمصرف البحرين المركزي ومعايير بازل وتنفيذ الرقابة المطلوبة.

يحتفظ قسم إدارة مخاطر الائتمان التابع للمجموعة بمعايير عالية لإدارة المخاطر وذلك عن طريق تطبيق التقنيات والمنهجيات المتاحة. وتعد بيئة الرقابة من ضمن مسؤولياته، وتسنند من بين الأمور الأخرى، على مبدأ الفصل بين الواجبات والاستقلالية. أن قسم إدارة مخاطر الائتمان المسئول عن النظر في خصائص المخاطر الكامنة في المنتجات الجديدة والحالية والأنشطة والدول والأقاليم والقطاعات وتقديم التوصيات اللازمة إلى السلطات المختصة. كما أنه المسئول عن إدخال أو تعديل السياسات والإجراءات المتعلقة بالمخاطر وحدود التعرضات للتخفيف من هذه المخاطر بموافقة من لجنة المخاطر التابعة للمجلس أو المجلس أو لجنة إدارة المخاطر، حسب مقتضى الحال. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان وذلك بالتعاون مع قسم الرقابة المالية والتخطيط، بإعداد وثائق معدلات قبول المخاطر وعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي للبنك. وتقيم وثيقة عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي مخاطر العنصر ٢ باستفاضة وتحدد المستوى المطلوب من احتياطي رأس المال للبنك. كما أن قسم إدارة المخاطر والائتمان مسئول عن ضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية المتعلقة بإدارة المخاطر مثل اعتماد استخدام المبادئ التوجيهية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي وما إلى ذلك في البنك.

يقوم قسم التدقيق الداخلي بتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات وإذا لزم الأمر فإنه يقوم باقتراح السبل لمواصلة تطوير الإجراءات الداخلية.

فيما يلي أدناه الأنواع المختلفة من المخاطر التي تتعرض لها المجموعة، وكيفية إدارة المجموعة تلك المخاطر.

٣١ مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته، مما ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. يظهر تركيز مخاطر الائتمان عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في الأدوات المالية في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى.

تنتج مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من إخلال الطرف الآخر بالالتزامات التعاقدية، وتقتصر هذه المخاطر على القيمة العادلة الموجبة لصالح المجموعة.

تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة التعرضات الائتمانية باستمرار والحد من المعاملات مع أطراف أخرى محددة، وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى، وتنويع أنشطة الإقراض لتفادي تركيزات غير مرغوبة للمخاطر مع العملاء أو مجموعات من العملاء في أماكن أو قطاعات معينة والحصول على ضمانات حيثما كان ذلك ضرورياً ومناسباً. بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة تعرضات الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات مقاصة وترتيبات تتعلق بضمانات خاصة بالائتمان مع الأطراف الأخرى، في الحالات التي تستدعي ذلك، والحد من فترة التعرض للمخاطر.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات واضحة تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على مخاطر الائتمان في كافة أنشطة المجموعة على مستوى الائتمان الفردي وكذلك على مستوى المحافظ الائتمانية. تتم الموافقة على حدود الائتمان بعد إجراء تقييم شامل للجدارة الائتمانية للمقترض أو الطرف الآخر، بما في ذلك الغرض من الائتمان وهيكل الائتمان ومصدره للسداد. وتتم مراجعة المقترحات الائتمانية من قبل قسم إدارة المخاطر والائتمان، وهي مستقلة عن وحدات الأعمال، قبل الحصول على الموافقة من قبل السلطة المختصة. لدى البنك مستويات صلاحيات موافقة متدرجة تبعاً لمدى المخاطر، وعي تتألف من الأفراد الذين ثبتت جدارتهم الائتمانية والاستثمارية ولجنة إدارة المخاطر ولجان المجلس. يتم مراجعة جميع السياسات المتعلقة بالائتمان من قبل لجنة المخاطر التابعة للمجلس ويتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. تقوم اللجنة التنفيذية التي تتألف من مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية الكبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم اعتماد جميع التسهيلات الائتمانية الكبيرة التي تتجاوز حدود صلاحيات اللجنة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان بمعالجة طلبات الائتمان والتأكد من مدى الالتزام بأحكام سياسات مخاطر الائتمان الموضوعية. هذا ويصدر قسم إدارة المخاطر والائتمان تقارير منتظمة عن تعرضات مخاطر الائتمان ويقوم بمراجعة التصنيف الائتماني ومراقبة حدود الائتمان. إن رئيس الائتمان / رئيس الاستثمار المعنيين في قسم إدارة المخاطر والائتمان هما إحدى الموقعين على تقديم رأي مستقل بشأن اعتماد مقترحات الائتمان والاستثمار. إن رئيس إدارة المخاطر هو رئيس قسم إدارة المخاطر والائتمان ويقدم تقاريره إلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس، وبذلك يضمن استقلالية عملية إدارة المخاطر.

تقوم المجموعة بوضع استراتيجيات الأعمال والمخاطر المحددة المتعلقة بالشركات والخدمات المصرفية للأفراد، وأنشطة الاستثمارات وأقسام الخزانة ضمن نطاق سياسات وإجراءات المخاطر الخاصة بالمجموعة. وتناقش أية مخاطر إضافية مرتبطة بتلك الاستراتيجيات في اجتماعات لجنة إدارة المخاطر ويتم تطبيق معايير مخاطر الرقابة اللازمة من خلال إدخال تعديلات على السياسات والإجراءات والتعاميم. كما تقوم المجموعة بوضع استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر على أساس سنوي، وتقوم بمتابعة تطورات تلك الاستراتيجيات.

تقع مسؤولية المراقبة والمتابعة اليومية لتعرضات الأفراد المقترضين أو تعرضات الأطراف الأخرى على وحدة الأعمال المعنية. وتتأكد وحدة إدارة ائتمان المجموعة والتي تعتبر جزءاً من قسم إدارة المخاطر والائتمان بأن التسهيلات الائتمانية تم تقديمها بعد الحصول على الموافقة المناسبة واستلام المستندات المطلوبة والموتقة. كما أنها تقوم بمراقبة أية تجاوزات على الحدود المعتمدة، والمبالغ المتأخرة عن السداد والائتمانات المنتهية الصلاحية وتقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لمعالجة أي تجاوز للحدود والتأخير في السداد، إن وجدت.

يتم وضع حدود ائتمانية للأطراف الأخرى لجميع العملاء بعد إجراء تقييم دقيق لجدارتهم الائتمانية واعتمادها (بحسب مستويات الصلاحية المنصوص عليها في هذه السياسة). كما أنها تخضع لمعايير حدود التعرض الائتمانية الكبيرة لمصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية للفروع الخارجية. تتطلب الإجراءات الموحدة الموضحة في دليل الإجراءات الائتمانية الخاصة بالمجموعة، خضوع جميع المقترحات الائتمانية لفحص مفصل من قبل مسؤولي الائتمان والاستثمار المعنيين، واللذان يشكلان جزءاً من عملية الموافقة المكونة من ثلاثة توابيع وتعمل مستقلة عن وحدات الأعمال الأخرى.

كما يتم مراقبة نمو الائتمان ونوعية وتكوين المحفظة بصورة مستمرة لتحقيق أقصى عائد للمخاطر المعدلة وخفض مستوى حدوث الاضمحلال وتراكم الاعتمادات الهامشية. تراقب المجموعة مخاطر التركيز عن طريق وضع حدود قصوى للتعامل مع الأفراد المقترضين أو الأطراف الأخرى والبلد والبنك والقطاع الصناعي. كما يتم اشتراط هذه الحدود لبعض المنتجات ويتم الموافقة على هذه الحدود بعد عمل تحليل مفصل لها ويتم مراجعتها ومراقبتها بصورة منتظمة.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٣١ مخاطر الائتمان (تتمة)

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود قائمة المركز المالي والارتباطات والالتزامات المحتملة. تم إظهار الحد الأقصى للتعرض على أساس إجمالي، قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

٢٠١٨	٢٠١٩	
١٧٠,٧	٣٥٥,٢	أرصدة لدى بنوك مركزية
٤١٠,٤	٤٨٤,٤	أذونات خزانة
٢٣٩,٢	٢٧٨,٣	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١,٧٧٢,٥	١,٦٧٠,٩	قروض وسلف العملاء
٧٣٣,٠	٨٠٦,٠	اوراق مالية استثمارية
٦٢,١	٥٨,٦	فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى
٣,٣٨٧,٩	٣,٦٥٣,٤	
٢٦٤,٠	٢٤٨,٤	التزامات محتملة
١٢٠,٦	١٥٤,٥	ارتباطات القروض غير المسحوبه
٣٨٤,٦	٤٠٢,٩	
٣,٧٧٢,٥	٤,٠٥٦,٣	

٣٢ تركيز المخاطر

إن توزيع الموجودات والمطلوبات والارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي هي كالتالي:

٢٠١٨		٢٠١٩			
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة	مطلوبات	موجودات	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة	مطلوبات	موجودات
					الإقليم الجغرافي
					دول مجلس التعاون الخليجي
٣٢٧,٥	٢,٥٨١,٠	٢,٩٦٨,٥	٣٤٥,٩	٢,٤٧٥,١	٣,١٥١,١
٠,٣	١٢,٥	٤٢,٣	٠,٩	٧,٩	٩٩,٢
٦,١	٣٣٧,٨	٢٥٠,٧	٧,٥	٦٠٥,٨	٢٨٢,٩
٤٩,٣	١٣٤,٦	٢٥٩,٩	٤٥,٧	٢١٢,٤	٢٤٨,٩
١,٤	١٥,٤	٦٠,٣	٢,٩	١٦,٨	٨٢,٩
٣٨٤,٦	٣,٠٨١,٣	٣,٥٨١,٧	٤٠٢,٩	٣,٣١٨,٠	٣,٨٦٥,٠
					القطاع الصناعي
					تجاري وصناعي
١٨٦,٤	١٠٢,٢	٦٧٣,٠	١٩٢,٦	١٤٧,٣	٦٤٧,٨
٢٥,٠	١,٣٤٤,١	٦٩٥,٨	٣٥,٦	١,٢٠٧,٨	٧٦٣,٤
١٣٥,١	٦٩,٩	٣٨٥,١	١٣٢,٢	٥٨,٠	٣٠٢,١
١,٤	٣٦٨,٨	١,٠١٣,٥	-	٤٢٠,٥	١,٣٢٧,١
٠,٤	٩٣٤,٣	٤٩٦,٧	٠,٤	١,٠٧٧,٠	٥٠١,٩
٣٦,٣	٢٦٢,٠	٣١٧,٦	٤٢,١	٤٠٧,٤	٣٢٢,٧
٣٨٤,٦	٣,٠٨١,٣	٣,٥٨١,٧	٤٠٢,٩	٣,٣١٨,٠	٣,٨٦٥,٠
					بنوك ومؤسسات مالية أخرى
					إنشائي وعقاري
					حكومي وقطاع عام
					أفراد
					أخرى

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٣٣ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

يتم إدارة نوعية ائتمان الموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار القروض والسلف.

تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من ١ إلى ١٠ لعلاقات الائتمان، وتدل من ١ إلى ٨ إلى درجات المنتجة، بينما يشير ٩ و ١٠ إلى الدرجات المتعثرة تماشياً مع توجيهات بازل ٣. وتمثل الدرجات من ١ إلى ٣ درجة عالية (غير مشكوك فيها إلى مخاطر ائتمان جيدة) وتمثل الدرجات من ٤ إلى ٦ درجة المعيار الأساسي (مرضية إلى مخاطر ائتمان مقبولة) وتمثل الدرجات من ٧ إلى ٨ درجة دون المستوى (مرضية إلى مخاطر ائتمانية عالية).

تشتمل طريقة تصنيف المجموعة على ١٩ مستوى من مستويات التصنيف لأدوات الدين. يقوم المقياس الرئيسي بتقييم التصنيفات الائتمانية الخارجية لوكالات التصنيف لأدوات الدين إلى درجة عالية ودرجة المعيار الأساسي ودرجة فات موعد استحقاقها ودرجة مضمحلة بشكل فردي. تمثل الدرجات من ١ إلى ٧ درجة عالية (AAA إلى A-) وتمثل الدرجات من ٨ إلى ١٦ درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-) وتمثل الدرجات من ١٧ إلى ١٩ درجة دون المستوى (CCC+ إلى CCC-).

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة المخاطر الائتمانية والممارسات التي تعبر عن المخاطر الائتمانية الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

يتم مراجعة جميع علاقات الإقراض على الأقل مرة واحدة في السنة أو أكثر من المعتاد في حالة الموجودات المتعثرة.

١-٣٣ تحليل نوعية الائتمان

يبين الجدول التالي المعلومات حول نوعية الائتمان للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، والديون الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للموجودات المالية تمثل المبالغ الواردة في الجدول إجمالي القيم المدرجة، ما لم يذكر ذلك على وجه التحديد، بالنسبة لارتباطات القرض و عقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ في الواردة في الجدول المبالغ الملتمزم بها أو المضمونة، على التوالي.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

المرحلة ٣:		المرحلة ٢:		المرحلة ١:		قروض وسلف العملاء - قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة
الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	
٢١٥,٩	-	٣,٤	٢١٢,٥	درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)		
٨٠١,١	-	١٦٨,٨	٦٣٢,٣	درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)		
١١٩,١	-	١١٥,٣	٣,٨	دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)		
٩٢,٩	٩٢,٩	-	-	متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)		
١,٢٢٩,٠	٩٢,٩	٢٨٧,٥	٨٤٨,٦			
(٩٥,٥)	(٧٣,٣)	(١٩,٠)	(٣,٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة		
١,١٣٣,٥	١٩,٦	٢٦٨,٥	٨٤٥,٤	صافي القيمة المدرجة		

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٣٣ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

١-٣٣ تحليل نوعية الائتمان (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨			
المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهوراً	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	المجموع
٢٣٧,٣	٥,٥	-	٢٤٢,٨
٦٦٩,٤	١٥٦,٤	-	٨٢٥,٨
٩,٦	١٢٤,٥	-	١٣٤,١
-	-	١٤٠,٤	١٤٠,٤
٩١٦,٣	٢٨٦,٤	١٤٠,٤	١,٣٤٣,١
(٦,٣)	(٢٠,٨)	(٨١,٧)	(١٠٨,٨)
٩١٠,٠	٢٦٥,٦	٥٨,٧	١,٢٣٤,٣

قروض وسلف العملاء - قروض تجارية
وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة
المطفأة
درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)
درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)
دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)
متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)

الخسائر الائتمانية المتوقعة

صافي القيمة المدرجة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩			
المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	المجموع
٥١٨,٥	-	-	٥١٨,٥
-	٧,٣	-	٧,٣
-	٨,٠	-	٨,٠
-	-	١١,٤	١١,٤
٥١٨,٥	١٥,٣	١١,٤	٥٤٥,٢
(١,٧)	(٢,٦)	(٣,٥)	(٧,٨)
٥١٦,٨	١٢,٧	٧,٩	٥٣٧,٤

قروض وسلف العملاء - قروض العملاء
المدرجة بالتكلفة المطفأة
درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)
درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)
دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)
متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)

الخسائر الائتمانية المتوقعة

صافي القيمة المدرجة

٣١ ديسمبر ٢٠١٨			
المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهوراً	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	المجموع
٥٢٣,٨	-	-	٥٢٣,٨
-	٨,٤	-	٨,٤
-	١٠,٩	-	١٠,٩
-	-	١٠,٤	١٠,٤
٥٢٣,٨	١٩,٣	١٠,٤	٥٥٣,٥
(٥,١)	(٤,٧)	(٥,٥)	(١٥,٣)
٥١٨,٧	١٤,٦	٤,٩	٥٣٨,٢

قروض وسلف العملاء - قروض العملاء
المدرجة بالتكلفة المطفأة
درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)
درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)
دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)
متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)

الخسائر الائتمانية المتوقعة

صافي القيمة المدرجة

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٣٣ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

١-٣٣ تحليل نوعية الائتمان (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

المجموعة	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً
١٥٠,٩	-	-	١٥٠,٩
٥١٢,٢	-	١٧٩,٣	٣٣٢,٩
٦٦٣,١	-	١٧٩,٣	٤٨٣,٨
(٠,٥)	-	(٠,٣)	(٠,٢)
٦٦٢,٦	-	١٧٩,٠	٤٨٣,٦
٧٧,٩	-	-	٧٧,٩
٥٤٩,٩	-	١٨,٧	٥٣١,٢
٦٢٧,٨	-	١٨,٧	٦٠٩,١
-	-	-	-
٦٢٧,٨	-	١٨,٧	٦٠٩,١
١٢٥,١	-	-	١٢٥,١
٢١٩,١	-	٥٢,٤	١٦٦,٧
٣٦,٧	-	٣٦,٧	-
٢٢,٠	٢٢,٠	-	-
٤٠٢,٩	٢٢,٠	٨٩,١	٢٩١,٨
(٣,٣)	-	(٢,٨)	(٠,٥)
٣٩٩,٦	٢٢,٠	٨٦,٣	٢٩١,٣

سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

درجة عالية (AAA إلى A-)

درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*

الخسائر الائتمانية المتوقعة

صافي القيمة المدرجة

سندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة*

درجة عالية (AAA إلى A-)

درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*

المجموع

الخسائر الائتمانية المتوقعة

صافي القيمة المدرجة

ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية

درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)

درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)

دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)

متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)

المجموع

الخسائر الائتمانية المتوقعة

صافي القيمة المدرجة

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٣٣ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

١-٣٣ تحليل نوعية الائتمان (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهوراً	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المجموع	
١٤٤,٥	-	-	سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٤٤٧,٥	-	-	درجة عالية (AAA إلى A-)
٥٩١,٥	-	-	درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*
(٠,٥)	-	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة
٥٩١,٥	-	-	صافي القيمة المدرجة
٧٤,٣	-	-	سندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة
٤٧٧,٤	-	-	درجة عالية (AAA إلى A-)
٥٥١,٧	-	-	درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*
-	-	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة
٥٥١,٧	-	-	صافي القيمة المدرجة
١١٣,٥	-	-	ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية
٢٠٣,٨	-	-	درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)
٦١,٩	-	-	درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)
٥,٩	٥,٩	-	دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)
٣٨٤,٦	٥,٩	١٠٤,٥	متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)
(١,٥)	-	(٠,٥)	الخسائر الائتمانية المتوقعة
٣٨٣,٦	٥,٩	١٠٤,٥	صافي القيمة المدرجة

* تتضمن درجة المعيار الأساسي على استثمارات غير مصنفة بمبلغ وقدره ٥,٢ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ٦,١ مليون دينار بحريني).

تبلغ الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر المصنفة على أنها درجة المعيار الأساسي (B- إلى BBB+) لا شيء دينار بحريني (٢٠١٨: ٠,٨ مليون دينار بحريني).

٢-٣٣ ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى

إن مقدار ونوعية الضمانات المطلوبة يعتمد على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف الأخر. يتم تطبيق التوجيهات فيما يتعلق بقبول أنواع الضمانات ومعايير التقييم.

فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها:

- للاقتراض التجاري، حقوق على الممتلكات العقارية والضمانات المصرفية؛
- لاقتراض الأفراد، الرهون العقارية على العقارات السكنية؛
- الضمانات النقدية مثل الودائع المصرفية؛ و
- الأوراق المالية القابلة للتداول في السوق.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٣٣ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)**٣٣-٢ ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى (تتمة)**

كما تحصل المجموعة على ضمانات من الشركات الأم على قروض شركاتها التابعة.

تراقب المجموعة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية، وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال عملية مراجعتها لمدى ملائمة مخصص خسائر الاضمحلال.

تتمثل سياسة المجموعة في بيع عقاراتها المستحوذة بشكل منظم. ويتم استخدام متحصلات البيع في خفض أو سداد المطالبات المعلقة. وبصفة عامة، لا تشغل المجموعة عقاراتها المستحوذة للاستخدام التجاري.

تحتفظ المجموعة بالضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. يوضح الجدول التالي الأنواع الرئيسية للضمانات المحتفظ بها مقابل مختلف أنواع الموجودات المالية.

٢٠١٨ ٢٠١٩

٩,٢ ٣٨,٩

موجودات المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض إدارة مخاطر

القروض والسلف:

٦٠,٩ ٥٩,٣

- النقدية

٩٧٨,٧ ١,٠١٣,٦

- إقراض الرهن العقاري

٤٢,٤ ١٢,٩

- الأدوات المالية

٨٠,٦ ٢٤,٦

- أخرى*

* تشمل الموجودات الأخرى على تحديد الحقوق والضمانات المصرفية والوثائق العامة وسياسات التأمين وخطابات العرض والسندات الإذنية واتفاقيات القروض لأجل والقاطرات والسفن.

٣٣-٣ المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال**(أ) الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية**

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا يمرر لهما. يتضمن ذلك على كلا من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

(ب) درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل مقترض من المقترضين درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر التعثر في السداد وتطبق الآراء الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد مخاطر التعثر في السداد التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. تم تخصيص لكل مقترض من المقترضين درجة مخاطر ائتمانية عند الإثبات المبدئي وذلك على أساس المعلومات المتوفرة عن المقترض. يخضع المقترضين لمراقبة مستمرة، مما يؤدي إلى نقل المقترض إلى درجات مختلفة من المخاطر الائتمانية.

(ج) إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد

تعتبر درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. تقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطرها الائتمانية ويتم تحليلها من خلال تحديد درجة المخاطر الائتمانية الخاصة بالشركات ويتم تحديد عدد أيام التأخير في السداد لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وتقوم بتقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة. يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وذلك على مستوى مختلف المناطق الجغرافية التي تشهد التعرضات الخاصة بالبنك. بالنسبة لمعظم التعرضات، تشمل المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي: نمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة الفعلية والبطالة ونمو الائتمان المحلي وأسعار النفط وإيرادات الحكومة المركزية وذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونفقات الحكومة المركزية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٣٣ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

٣-٣٣ المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال (تتمة)

(د) تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر ووضع تعثر الحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرياً في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. وكإجراء احترازي، ترى المجموعة بأن الزيادة الجوهرية تحدث في المخاطر الائتمانية عندما يتجاوز موعد استحقاقه الموجود لأكثر من ٣٠ يوماً.

تراقب المجموعة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتأكد مما يلي:

- مدى قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قبل التعرض لمخاطر التعثر في السداد؛
- لا تتوافق المعايير مع الفترة الزمنية المحددة (Point in Time) عندما يصبح الموجود متأخر عن السداد لمدة ٣٠ يوماً؛ و
- لا توجد أي تقلبات في مخصص الخسارة من التحويلات بين (المرحلة ١) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً (والمرحلة ٢) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر.

(هـ) الموجودات المالية المعاد تفاوضها / المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للحصول على قرض لعدد من الأسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة والاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى غير مرتبطة بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم استبعاد القرض الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه، كقرض جديد مدرج بالقيمة العادلة. كلما أمكن ذلك، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض بدلاً من امتلاك الضمانات، إذا توفرت. وقد يترتب على ذلك تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها لضمان استيفاء جميع المعايير واحتمال حدوث المدفوعات المستقبلية.

يتم تصنيف الحسابات التي تمت إعادة هيكلتها نتيجة أسباب ائتمانية على مدى ١٢ شهراً الماضية ضمن المرحلة ٢. وتعتبر فترة ١٢ شهراً كافية لفحص مدى كفاية التدفقات النقدية وفحص الأداء المرضي على أساس الشروط المعدلة لإعادة الهيكلة.

(و) تعريف التعثر في السداد ومعدلات التحسن

تعتبر المجموعة الإداة المالية متعثرة في السداد، وبالتالي يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ٣ (المضمحلة ائتمانياً) في جميع الحالات عندما يصبح المقترض متأخراً في سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٩٠ يوماً. قد يتضمن الدليل الموضوعي الذي يثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً على خرق للعقد، مثل التعثر في السداد أو العجز عن سداد الفائدة على المبلغ الأصلي القائم أو مدفوعات على المبلغ الأصلي للدين أو مؤشرات على أنه من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي جوهري آخر أو اختفاء السوق النشطة أو أي معلومات أخرى التي يمكن ملاحظتها تتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في وضع دفع المقترضين أو الجهات المصدرة في المجموعة أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بالتعثر في السداد في المجموعة. يتم شطب الموجودات المالية بعد إجراء جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل ولا يوجد هناك احتمال واقعي للاسترداد.

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حالة تعثر في السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل إن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تسهيل الضمان (في حالة الاحتفاظ بها)؛
- تجاوز المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من ٩٠ يوماً؛ و
- تصنيف المقترض على أساس ٩ أو ١٠ وفقاً لدرجات التصنيف الائتماني للمجموعة.

قد تختلف المدخلات الخاصة بالتقييم لتحديد ما إذا كانت الإداة المالية في حالة التعثر في السداد ودرجة أهميتها وذلك بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتوافق تعريف التعثر في السداد إلى حد كبير مع الإجراءات التي تطبقها المجموعة وذلك لأغراض رأس المال التنظيمي.

يتم اعتبار الإداة المالية على أنها "متحسنة" وبالتالي يتم إعادة تصنيفها خارج المرحلة ٣ عندما لا تكون أي من معايير التعثر في السداد موجودة على الأقل لمدة ١٢ شهراً متتالية. يعتمد القرار المتعلق بتصنيف الموجود على أنه المرحلة ٢ أو المرحلة ١ بمجرد تحسنه على درجة الائتمان المحدثة، في وقت التحسن، وما إذا كان هذا يشير إلى حدوث زيادة جوهرياً في المخاطر الائتمانية مقارنة عند الإثبات المبدئي.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٣٣ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

٣-٣٣ المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال (تتمة)

(ز) إضافة معلومات النظرة المستقبلية

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية على معدلات التعثر التاريخية في السداد. في حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصاد الكلية المذكورة أعلاه والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر في السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير للتوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، تطبق الإدارة الطريقة النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

تؤدي إضافة معلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات التقدير بشأن اتخاذ القرارات حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة ١ والمرحلة ٢ التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة ٣ هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). يتم إجراء مراجعة دورية للمنهجيات والافتراضات المعنية بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

(ح) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط والمتغيرات:

- ١) احتمالية حدوث التعثر في السداد؛ (probability of default)؛
- ٢) الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (loss given default)؛ و
- ٣) قيمة التعرض عند التعثر في السداد؛ (exposures at default).

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات التي تشمل كلاً من العوامل الكمية والنوعية. يتم استخدام بيانات الأسواق للوصول إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد للبنوك والأطراف الأخرى الحكومية. في حالة تقدير تحول الأطراف الأخرى أو التعرضات من أحد تصنيفات احتمالية التعثر إلى تصنيف آخر، يتم تقدير مستويات الاستحقاقات المتبقية بالنسبة للتعرضات والمعدلات الدفع المسبق المقدرة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. يأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار قيمة الضمان المتوقع وتكاليف الاسترداد لأي ضمان والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الموجودات المالية.

تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد هي تقديرات لما يلي:

١. معدلات التحسن: تعرف على أنها نسبة من الحسابات التي تقع ضمن التعثر في السداد ولكنها تمكنت من تجاوز التعثر في السداد لتصنف كحسابات منتجة.

٢. معدلات الاسترداد: تعرف بأنها نسبة قيمة التصنيفية مقارنة بالقيمة السوقية للضمان الأساسي المحفوظ بها في وقت حدوث التعثر في السداد، كما تقوم باحتساب معدلات الاسترداد المتوقعة من المطالبات العامة للموجودات الفردية وذلك كجزء من التعرضات غير المضمونة.

٣. معدلات الخصم: تعرف بأنها قيمة الفرص غير المستفاد منها لاسترداد القيمة التي لم تتحقق في وقت التعثر في السداد معدلة للقيمة الزمنية.

تمثل تعرضات التعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد. وتستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته المدرجة. بالنسبة لارتباطات الاقراض والضمانات المالية، تتضمن قيمة التعرض عند التعثر في السداد المبلغ المسحوب، وكذلك المبالغ المستقبلية المحتملة التي تم سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها على أساس الملاحظات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية.

تم أخذ العمر التعاقد في الاعتبار لحساب استحقاق الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية ذات تواريخ استحقاق محددة، بينما، القروض المتجددة وقروض السحوبات على المكشوف التي لديها استحقاقات لمدة تكون ٣ سنوات في (المرحلة الثانية) وتواريخ استحقاق لمدة سنة واحدة في (المرحلة الأولى) استناداً إلى المرحلة التي تقع ضمنها الموجودات.

حيثما يتم وضع نماذج المعايير على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة ونوع الطرف الآخر الذي يتضمن على ما يلي:

- ١) درجات المخاطر الائتمانية؛
- ٢) نوع المنتج؛ و
- ٣) الموقع الجغرافي للمقترض.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٣٣ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

٣-٣٣ المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال (تتمة)

(ح) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

تخضع هذه المجموعات لمراجعة منتظمة للتأكد بأن التعرضات ضمن مجموعة معينة تبقى متماثلة على النحو المناسب.

فيما يتعلق بالمحافظ التي يوجد لدى المجموعة بيانات تاريخية محدودة بشأنها، يتم استخدام المعلومات المرجعية الخارجية وذلك لاستكمال البيانات المتاحة داخلياً. تعتبر المحافظ التي يتم فيها الاستعانة بالمعلومات المرجعية الخارجية، بمثابة مدخلات جوهرية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك كما يلي:

- (١) بنوك ومؤسسات مالية؛
- (٢) حكومية؛ و
- (٣) أوراق مالية استثمارية (أدوات الدين).

٣٤ القيمة المدرجة للموجودات المالية التي تم إعادة التفاوض بشأن شروطها

تقوم المجموعة أحياناً بتقديم تنازلات أو إجراء تعديلات على شروط القروض الأصلية كاستجابة لل صعوبات المالية التي يواجهها المقترض، بدلاً من امتلاك الضمانات أو الحصول على ضمانات إضافية. تعتبر المجموعة بأن القرض ممنوح للوقت عندما يتم تقديم تلك التنازلات أو التعديلات نتيجة لل صعوبات المالية الحالية أو المتوقعة للمقترض وما كانت المجموعة لتوافق عليها لو كان المقترض يتمتع بقوة مالية جيدة.

يوضح الجدول أدناه القيمة المدرجة حسب فئة الموجودات المالية المعاد تفاوضها خلال السنة والتي لم يكن لها تأثير جوهرى على الخسائر الائتمانية المتوقعة:

	٢٠١٩	٢٠١٨
قروض وسلف العملاء		
قروض تجارية	٧٣,٨	٤٢,٢
قروض استهلاكية	٤,٠	٣,١
	<u>٧٧,٨</u>	<u>٤٥,٣</u>

٣٥ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي تنشأ عن التغيرات السلبية في قيمة الأدوات المالية أو محفظة الأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسهم وأسعار السلع الأساسية والمشتقات المالية. تنتج هذه المخاطر نتيجة لعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تحدث في منحنى العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية والتغيرات في التقلبات / التقلبات الضمنية في القيمة السوقية للمشتقات المالية.

لقد وضعت المجموعة سياسات واضحة لإجراء الاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة) وأعمال صرف العملات الأجنبية التي تنص على حدود لهذه الأنشطة. يتم تنفيذ الاستثمارات بدقة وفقاً لمعايير قبول الاستثمار. لا تقوم المجموعة بإجراء أي أنشطة متاجرة بالسلع. بالنسبة لإدارة مخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة، راجع إيضاح ٣٦.

تستخدم المجموعة نموذج داخلي للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لقياس مخاطر السوق العامة في محفظة المتاجرة للمجموعة وجميع مراكز صرف العملات الأجنبية. لقد تم اعتماد النموذج الداخلي من قبل مصرف البحرين المركزي. يتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر بواقع درجة ثقة تعادل ٩٩% مع فترة احتفاظ لمدة ١٠ أيام. مما يعني أن هناك ١% إمكانية خسارة تزيد عن مبلغ القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة من قبل النموذج. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة بناءً على المعايير المذكورة أعلاه ٠,٢ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ٠,٢ مليون دينار بحريني).

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٣٥ مخاطر السوق (تتمة)

يقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بإجراء الاختبار الرجعي وفقاً لأنظمة ملاءة رأس المال لمخاطر السوق الصادرة عن مصرف البحرين المركزي للتأكد من أن نموذج القيمة المعرضة للمخاطر والافتراضات المستخدمة لاحتساب أرقام القيمة المعرضة للمخاطر هي موثوق بها. يتم إجراء الاختبار الرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد حسب الربح والخسارة الفعلية (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد بالمتوسط اليومي للربح والخسارة الفعلية) وكذلك الاختبار الرجعي الافتراضي (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد مع الربح والخسارة المشتقة من المراكز الثابتة) بشكل يومي وفقاً للدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. إن الهدف من ذلك هو التأكد بأن الافتراضات المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للمخاطر معقولة وتوفر رقم للقيمة المعرضة للمخاطر الذي يعد مؤشراً جيداً للخسائر المحتملة في مراكز التداول. خلال السنة، أظهر الاختبار الرجعي نتائج مرضية.

كما تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط لتحديد الأحداث أو المؤثرات التي من الممكن أن تؤثر بدرجة عالية على مراكز التداول المتخذة من قبل المجموعة. وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، فإنه يتم إجراء تقييم للنماذج الداخلية من قبل قسم التدقيق الداخلي للبنك وكذلك من قبل مستشار خارجي.

٣٦ مخاطر سعر الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطر تعرض المركز المالي للمجموعة لتغيرات سلبية في أسعار الفائدة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في قائمة المركز المالي والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. ويمكن أن تشكل مخاطر أسعار الفائدة الفائضة تهديداً خطيراً على أرباح المجموعة وقاعدة رأسمالها. وبالتالي، فإن وجود إجراءات فعالة لإدارة المخاطر تساعد على الاحتفاظ بمخاطر أسعار الفائدة ضمن مستويات معقولة هو أمر ضروري لسلامة المجموعة وضمان وضعها القوي.

إن من سياسة المجموعة الاحتفاظ بموجوداتها ومطلوباتها غير المتطابقة في مستويات مستقرة ومقبولة من أجل الحفاظ على صافي دخل فوائده ثابتة. تراقب المجموعة مستويات مخاطر أسعار الفائدة على أساس حدود الفجوات / الفترات. كما تستخدم المجموعة احتمالات "ماذا لو" للتنبؤ بصافي دخل الفوائد والقيمة الاقتصادية لأسهم حقوق الملكية للمجموعة. تستخدم المجموعة أدوات المشتقات المالية مثل مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات الصرف الأجنبي لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. تقع مسؤولية الإدارة اليومية لمخاطر أسعار الفائدة على عاتق أمين الخزينة العالمي، وكما تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة التقارير الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة بشكل دوري.

استناداً إلى القائمة الموحدة للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، فإن الزيادة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنها زيادة في صافي دخل الفوائد لفترة الاثني عشر شهراً القادمة بما يقارب ٢٠,١ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: زيادة بمقدار ٢٢,٦ مليون دينار بحريني). ومع ذلك، فإن الانخفاض في أسعار الفائدة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساسية قد لا يكون افتراضاً عملياً في البيئة الحالية، نظراً إلى المستويات المنخفضة الحالية لأسعار الفائدة، وبالتالي الحد من حركة الانخفاض في أسعار الفائدة عند ٠%، مما يترتب على ذلك تأثير سلبي على صافي دخل الفوائد بما يقارب ١٩,٦ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ٢٢,٤ مليون دينار بحريني).

معدل الصدمة المتوقعة (٢٠٠٠-)		معدل الصدمة المتوقعة (٢٠٠٠+)	
٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩
١٢,٠	١٥,٧	١٢,٠	١٥,٧
١٠,٤	٤,٥	١٠,٥	٥,٠
٠,٨	٠,٦	٠,٩	٠,٦
(٠,٨)	(١,٢)	(٠,٨)	(١,٢)
٢٢,٤	١٩,٦	٢٢,٦	٢٠,١
المجموع		المجموع	

إن الزيادة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير سلبي على أسهم حقوق الملكية بما يقارب ٣,٤% إجمالي ١٨,٣ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ٤,٦%، ٢٤,٢ مليون دينار بحريني). وبالمقابل فإن الانخفاض بمقدار ٢٠٠ نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير إيجابي على أسهم حقوق الملكية بما يقارب ٣,٤% إجمالي ١٨,٣ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ٤,٦%، ٢٤,٢ مليون دينار بحريني).

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٣٧ مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب في قيمة العملة الرئيسية للأدوات المالية نتيجة تغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن العملة الرئيسية لعمليات المجموعة هي الدينار البحريني.

لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية غير الاستراتيجية الهامة التالية المعروضة بالعملات الأجنبية كما هو بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
معادل فائض	معادل فائض	
(عجز)	(عجز)	
٨٢,٨	٩٢,٨	الدولار الأمريكي
٣,٤	٣,٧	اليورو
١٢,٧	١٣,٠	دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الدينار الكويتي)
(٠,٦)	(٢,٤)	الدينار الكويتي
(١,١)	(١,٢)	أخرى

بما أن الدينار البحريني و عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (باستثناء الدينار الكويتي) هي مثبتة بالدولار الأمريكي، فإن المراكز بالدولار الأمريكي و عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لا تمثل مخاطر عملة هامة. بالنسبة لتأثير حساسية العملة على القيمة المعرضة للمخاطر راجع (إيضاح ٣٥).

لقد أقر مجلس الإدارة مستويات لمخاطر العملة وذلك بوضع حدود لتعرضات مراكز العملة. تتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتأكد من أنها ضمن الحدود الموضوعه. تستخدم المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة و عقود مقايضات العملة للتحوط خصوصاً مقابل مخاطر العملة المحددة.

٣٨ مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية أو الصناديق المدارة نتيجة لتغييرات في القيمة المقابلة لمؤشرات الأسهم أو مؤشرات قيمة الأسهم الفردية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

إن التأثير على أسهم حقوق الملكية (كنتيجة لتغير في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر) نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى الثابتة، هو كالتالي:

التأثير على أسهم حقوق الملكية			أسهم حقوق الملكية المتداولة		
المجموع	المجموع	% التغير في المؤشر	٢٠١٨	٢٠١٩	
٢٠١٨	٢٠١٩				
١,٧	١,٤	±١٥%	١١,٥	٩,٦	بورصة البحرين
٤,٠	٤,٩	±١٥%	٢٦,٨	٣٢,٥	أسواق الأوراق المالية الأخرى
٥,٧	٦,٣				

٣٩ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية. تنتج مخاطر السيولة بسبب اختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب مباشرة في نزوب بعض مصادر التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت المجموعة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة مراكز السيولة، والاحتفاظ برصيد جيد للنقد وما في حكمه، والأوراق المالية القابلة للتداول. بالإضافة لذلك، تحتفظ المجموعة بمختلف الودائع القانونية لدى بنوك مركزية، واتخذت خطوات الائتمان من مختلف البنوك والمؤسسات المالية.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٣٩ مخاطر السيولة (تتمة)

لدى البنك سياسة لمخاطر السيولة، توضح أدوار ومسؤوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وقسم الخزانة وتنص على توجيهات واضحة فيما يتعلق بالحد الأدنى للموجودات السائلة التي يتوجب على البنك الاحتفاظ بها وحدود الفجوات بموجب الفاصل الزمني من سلم الاستحقاقات وحدود التدفقات النقدية المترجمة بموجب الفاصل الزمني ونسب السيولة المختلفة التي يتوجب الاحتفاظ بها والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات استناداً إلى إستراتيجية السيولة السنوية.

تتمثل سياسة البنك في الاحتفاظ بموجوداته في موجودات ذات سيولة عالية الجودة مثل الإيداعات فيما بين البنوك وأذونات الخزانة والسندات الحكومية لضمان توفر الأموال اللازمة لتلبية الالتزامات المستحقة والتسهيلات غير المسحوبة وسحب الودائع عندما يحين موعد استحقاقها. وتتكون نسبة كبيرة من ودائع البنك من الحسابات الجارية للأفراد وحسابات التوفير وحسابات الودائع الثابتة والتي على الرغم من كونها مستحقة الدفع عند الطلب أو بموجب إشعار قصير الأجل، إلا أنها تشكل جزء من قاعدة الودائع المستقرة للبنك ومصدر التمويل الأساسي.

تقع مسؤولية الإدارة اليومية لمخاطر السيولة على عاتق أمين الخزينة العالمي، الذي يراقب عن كثب مصادر واستحقاقات الموجودات والمطلوبات ويضمن الالتزام بالحدود المنصوص عليها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وبأن التمويل لا يتركز في مصدر تمويل واحد.

كما يضع البنك خطط طارئة للتعامل مع الظروف الاستثنائية لمخاطر السيولة بعد إجراء تحليل شامل للحالة.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٣٩ مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة (بما في ذلك الفائدة) بناء على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

المجموع	أكثر من ٢٠ سنة	١٠ إلى ٢٠ سنة	٥ إلى ١٠ سنوات	سنة واحدة إلى ٥ سنوات	٦ أشهر إلى ١٢ شهر	٣ أشهر إلى ٦ أشهر	شهر واحد إلى ٣ أشهر	خلال شهر واحد	تحت الطلب	
٤٠٣,٧	-	-	-	٢,١	١٩,٧	٧٧,٧	٤٩,٣	١٩٩,٩	٥٥,٠	ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
٣٣٤,٠	-	-	-	١٨١,٦	١٣٤,٤	٢,٧	١١,٧	٣,٦	-	إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء
٣٨٨,٢	-	-	-	٢٣٠,٥	٥,٣	-	١٤٧,١	٥,٣	-	إقتراضات لأجل
٢,١٧٧,٢	-	-	-	٥١,٥	٢٦٣,٥	٣٢٠,٨	٢٢١,٢	١٤٠,٢	١,١٨٠,٠	حسابات جارية وتوفير ودائع أخرى للعملاء
٣,٣٠٣,١	-	-	-	٤٦٥,٧	٤٢٢,٩	٤٠١,٢	٤٢٩,٣	٣٤٩,٠	١,٢٣٥,٠	مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة
٢٢٢,٣	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٢٢,٣	خطابات ضمان
١٥٤,٥	-	-	-	-	-	-	-	-	١٥٤,٥	ارتباطات القروض غير المسحوبة
(٨٣٤,١)	(٥٤,١)	(٤٣,٣)	(٣١٨,٠)	(٣٥٥,٩)	(٢٧,٢)	(٩,٥)	(١٩,٣)	(٦,٨)	-	الأدوات المالية المشتقة
٨١٠,١	٥٢,٥	٣٨,٩	٣١٠,٧	٣٤٧,٧	٢٦,١	٨,٩	١٨,٨	٦,٥	-	مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع
(٢٤,٠)	(١,٦)	(٤,٤)	(٧,٣)	(٨,٢)	(١,١)	(٠,٦)	(٠,٥)	(٠,٣)	-	مبالغ تعاقدية مستحقة القبض

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

المجموع	أكثر من ٢٠ سنة	١٠ إلى ٢٠ سنة	٥ إلى ١٠ سنوات	سنة واحدة إلى ٥ سنوات	٦ أشهر إلى ١٢ شهر	٣ أشهر إلى ٦ أشهر	شهر واحد إلى ٣ أشهر	خلال شهر واحد	تحت الطلب	
٢٦١,٧	-	-	-	١,٢	٠,٢	٣٢,٧	٧٠,٧	٤٧,١	١٠٩,٨	ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
٢١٧,٢	-	-	-	٢٠٨,٦	٣,٣	٣,٩	٠,٨	٠,٦	-	إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء
١٥٢,٣	-	-	-	١٤٧,١	٢,٦	-	٢,٦	-	-	إقتراضات لأجل
٢,٤٢٢,٥	-	-	-	١٠٠,٨	٤٤٦,١	٣٦٦,٧	١٦١,٧	٢٤٣,٠	١,١٠٤,٢	حسابات جارية وتوفير ودائع أخرى للعملاء
٣,٠٥٣,٧	-	-	-	٤٥٧,٧	٤٥٢,٢	٤٠٣,٣	٢٣٥,٨	٢٩٠,٧	١,٢١٤,٠	مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة
٢٣١,٦	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٣١,٦	خطابات ضمان
١٢٠,٦	-	-	-	-	-	-	-	-	١٢٠,٦	ارتباطات القروض غير المسحوبة
(٨٢٧,٣)	(٥٦,٦)	(٥٧,٤)	(٣٠٣,٩)	(٣٥٩,٣)	(٢٢,٦)	(١٥,٦)	(٤,٧)	(٧,٢)	-	الأدوات المالية المشتقة
٨٣٨,٨	٥٦,٦	٥٧,٥	٣٠٥,٦	٣٦٦,٩	٢٤,٠	١٦,٢	٤,٧	٧,٣	-	مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع
١١,٥	-	٠,١	١,٧	٧,٦	١,٤	٠,٦	-	٠,١	-	مبالغ تعاقدية مستحقة القبض

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٤٠ المخاطر القانونية والتشغيلية

المخاطر القانونية

المخاطر القانونية هي المخاطر المتعلقة بالخسائر الناتجة عن الإجراءات القانونية أو التنظيمية التي قد تبطل أو تعوق الأداء من قبل المستخدم النهائي أو طرفه الآخر بموجب شروط العقد أو اتفاقيات المقاصة ذات الصلة.

لقد قامت المجموعة بوضع الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ إجراءات رسمية لتحديد المخاطر القانونية لتجنب الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والدعاية السلبية وما إلى ذلك. كما قامت المجموعة بوضع إجراءات قانونية للتدقيق في المنتجات المعروضة وإدارة المخاطر الناتجة عن عملياتها.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، لدى المجموعة قضايا قانونية رفعت ضدها بإجمالي ٠,٤٨٤ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ٠,٧٩٥ مليون دينار بحريني). بناءً على أفادة الاستشاريين القانونيين للمجموعة، تعتقد الإدارة بأنه ليس من المحتمل أن تنشأ أية التزامات على المجموعة من تلك القضايا.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة أو من الأحداث الخارجية. وقد حددت المجموعة بشكل واضح الإجراءات التشغيلية لجميع منتجاتها وخدماتها. كما يوجد لدى المجموعة أنظمة الحاسب الآلي المتقدمة التي تمكنها من تشغيل عملياتها بسرعة ودقة.

تعمل دائرة المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى في البنك وترفع تقاريرها إلى رئيس المخاطر، وتقوم هذه الدائرة بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك، ويقوم بتقديم تقارير عن أوجه القصور أو الاستثناءات في سياسات وإجراءات البنك. كما توصي باتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدة المخاطر التشغيلية، ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور.

كما يوجد لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي عطل في أنظمة الحاسوب الرئيسية. ويتم إجراء عمليات نسخ احتياطية لجميع فئات البيانات الهامة، ويتم حفظها خارج مبنى البنك. وهذا يضمن أنه في حالة حدوث عطل في أنظمة الحاسوب، سيتمكن البنك من مواصلة عملياته دون فقدان البيانات الهامة أو المعاملات التجارية للبنك. كجزء من خطة مواجهة الكوارث، أنشاء البنك مركز مساندة إحتياطي الذي من الممكن أن يعمل في حالة حدوث أي طارئ.

يوجد لدى البنك خطة محددة لاستمرارية الأعمال. يتمثل الهدف الرئيسي من خطة استمرارية الأعمال هو ضمان أن يتمكن البنك في حالة وقوع كارثة كاملة أو جزئية، من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية إلى العملاء، وللحد من أي آثار سلبية على أنشطة البنك من خلال إجراء دراسة وتحليل التأثير على الأعمال وخطط وإجراءات استعادة الأعمال، للوظائف الهامة المحددة.

يستخدم البنك نظام لإدارة المخاطر التشغيلية لمراقبة المخاطر التشغيلية وإجراء عمليات تقييم ذاتية للمخاطر والضوابط على والمراقبة واستعادة البيانات التشغيلية التي تتعرض للفقدان وفقاً لتوجيهات اتفاقية ت بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

لدى الشركات التابعة للبنك خطة طوارئ مماثلة لعملياتها.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٤١ القيم العادلة للأدوات المالية

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم:

المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى ٢: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهرى على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى ٣: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهرى على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

إن المدخلات الجوهرية لتقييم سندات أسهم حقوق الملكية المصنفة ضمن المستوى ٣ هي معدل النمو السنوي للتدفقات النقدية ومعدلات الخصم وبالنسبة للصناديق فهو معدل خصم نقص السيولة. سيؤدي انخفاض معدل النمو وارتفاع معدل الخصم ومعدل خصم نقص السيولة إلى انخفاض القيمة العادلة. سيكون التأثير على القائمة الموحدة للمركز المالي أو القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق المساهمين غير جوهرى تغيرت متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة في التقييم العادل للسندات غير المسعرة بنسبة ٥ في المئة. لم تكن هناك أية تغييرات جوهرية في أساليب التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية بالمقارنة مع السنة السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و٢٠١٨:

	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	المجموع
٣١ ديسمبر ٢٠١٩				
الموجودات المالية				
سندات	٦٦٠,٥	-	-	٦٦٠,٥
أسهم حقوق الملكية	٤٢,١	٨,٤	١٧,٨	٦٨,٣
صناديق مدارة	-	٠,٧	-	٠,٧
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	٠,٧	-	٠,٧
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	٠,٦	-	٠,٦
	<u>٧٠٢,٦</u>	<u>١٠,٤</u>	<u>١٧,٨</u>	<u>٧٣٠,٨</u>
المطلوبات المالية				
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	٠,٦	-	٠,٦
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	٢٦,٤	-	٢٦,٤
	<u>-</u>	<u>٢٧,٠</u>	<u>-</u>	<u>٢٧,٠</u>
٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
الموجودات المالية				
سندات	٥٨٧,١	-	٠,١	٥٨٧,٢
أسهم حقوق الملكية	٣٨,٣	٦,٥	٢١,٧	٦٦,٥
صناديق مدارة	-	٠,٨	-	٠,٨
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	٠,٥	-	٠,٥
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	١٠,٨	-	١٠,٨
	<u>٦٢٥,٤</u>	<u>١٨,٦</u>	<u>٢١,٨</u>	<u>٦٦٥,٨</u>
المطلوبات المالية				
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	٠,٥	-	٠,٥
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	٤,٣	-	٤,٣
	<u>-</u>	<u>٤,٨</u>	<u>-</u>	<u>٤,٨</u>

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٤١ القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ والمستوى ٣

خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٢٠١٨، لم تكن هناك أية تحويلات من وإلى قياسات القيمة العادلة.

يوضح الجدول أدناه القيم المدرجة المقدرة والقيم العادلة للأدوات المالية المدرجة وغير المدرجة في قائمة المركز المالي المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تختلف القيم العادلة عن قيمها المدرجة الموضحة في القوائم المالية الموحدة.

٢٠١٨			٢٠١٩			
الفرق	القيمة العادلة	القيمة المدرجة	الفرق	القيمة العادلة	القيمة المدرجة	
(٣,٩)	١٤٠,٦	١٤٤,٥	٦,٧	٣٣٩,٧	٣٣٣,٠	المطلوبات المالية اقتراضات لأجل
١,٧	١٤٤,١	١٤٥,٨	(٠,٦)	١٤٦,١	١٤٥,٥	الموجودات المالية أوراق مالية استثمارية

إن المطلوبات والموجودات المالية المذكورة أعلاه هي القيمة العادلة ضمن المستوى ١.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٢٠١٨، إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب قيمتها المدرجة، بخلاف تلك المفصّل عنها في الجدول أعلاه.

٤٢ الدفع على أساس الأسهم

في سنة ٢٠١٤، اعتمد البنك الأنظمة المتعلقة بممارسات المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وبالتالي عدله إطار عمل خطة المكافآت المتغيرة الخاصة به. تمت الموافقة على إطار عمل السياسة المعدلة ومكونات الحوافز من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٥. وقد تم الجمع بين خطة الأسهم الجديدة وإطار عمل خطة المكافآت المعدلة حديثاً والذي صدر بتكليف من مصرف البحرين المركزي والذي يعرف بخطة الحوافز القصيرة الأجل وخطة الحوافز الطويلة الأجل.

خطة حوافز الأسهم القصيرة الأجل والطويلة الأجل

يتم منح حوافز الأسهم الطويلة الأجل لكبار المدراء وما فوق، مع خدمة لأكثر من ١٢ شهراً في تاريخ المنح واستيفاء معايير أداء معينة. تخضع الأسهم الممنوحة إلى استيفاء الشروط المتعلقة بصافي أرباح البنك على مدى ثلاث سنوات ولا يزال الموظف في العمل في نهاية فترة الثلاث سنوات (فترة الاكتساب). يتم منح حوافز الأسهم القصيرة الأجل للموظفين تماشياً مع توجيهات أنظمة المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

يوضح الجدول التالي المصروفات المثبتة للخدمات المستلمة من قبل الموظفين خلال السنة:

٢٠١٨	٢٠١٩	
١,٣	٢,٦	مصروفات ناتجة عن معاملات الدفع يتم تسويتها على أساس الأسهم
(١,٩)	(٢,٠)	أسهم مكتسبة خلال السنة
		فيما يلي التغييرات في عدد الأسهم في خطة الحوافز الطويلة الأجل وخطة الحوافز القصيرة الأجل
عدد الأسهم ٢٠١٨	عدد الأسهم ٢٠١٩	
١١,٥٦٤,٦١٥	١١,٥٤٧,٥٣٤	الرصيد الافتتاحي للأسهم الممنوحة ولكنها غير مكتسبة
١,٠٢٨,٤٥٧	٩٦٤,٢٧٠	أسهم حقوق الملكية المحول إلى صندوق الائتمان
(١,٠٤٥,٥٣٨)	(١,٤٦٩,٧١٣)	عدد الأسهم الصادرة خلال السنة للمشاركين
١١,٥٤٧,٥٣٤	١١,٠٤٢,٠٩١	

بلغ سعر السوق لأسهم البنك ٠,٥٧٣ دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ٠,٤٥٤ دينار بحريني).

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٤٣ ملاءة رأس المال

فيما يلي نسبة مخاطر الموجودات المحسوبة للمجموعة وفقاً لتوجيهات ملاءة رأس المال المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
٤٠٤,٦	٥٣٥,٧	رأس المال العادي فئة ١
٨٦,١	-	رأس المال الإضافي فئة ١
٢٩,٧	٢٨,٥	رأس المال فئة ٢
٥٢٠,٤	٥٦٤,٢	مجموع قاعدة رأس المال (أ)
٢,٣٧٨,٣	٢,٢٨٢,٦	التعرض الموزون لمخاطر الائتمان
٢٤٢,٣	٢٦٧,٩	التعرض الموزون للمخاطر التشغيلية
٣٧,٦	٤٧,٤	التعرض الموزون لمخاطر السوق
٢,٦٥٨,٢	٢,٥٩٧,٩	مجموع التعرض الموزون للمخاطر (ب)
%١٩,٥٨	%٢١,٧٢	ملاءة رأس المال (أ / ب * ١٠٠) *
%١٤,٠٠	%١٤,٠٠	الحد الأدنى المطلوب

إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية لسياسات إدارة رأس المال الخاص بالمجموعة في ضمان امتثال المجموعة لمتطلبات رأس المال المفروضة خارجياً، وضمان احتفاظ المجموعة بتصنيفات ائتمانية قوية ونسب رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغييرات في الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر في أنشطتها. من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للبنك تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأسمال. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

اعتمد البنك إطار عمل ملاءة رأس المال الجديد بموجب اتفاقية بازل ٣ (بازل ٣) وذلك اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٥ وفقاً للتوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي تعزز عمليات إدارة مخاطر البنك والمراجعة الإشرافية ومعايير الإفصاح وإدارة رأس المال.

قام البنك بتطبيق الأسلوب الموحد في حالة مخاطر الائتمان وأسلوب النموذج الداخلي لمخاطر السوق وأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

قام البنك بوضع إجراءات لعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي لتوفير سياسة توجيهية لتخطيط وإدارة رأس المال. كما يستخدم البنك نموذج عائد رأس المال المعدل مقابل المخاطر في عملية اتخاذ القرارات الخاصة به.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٤٤ صافي نسبة التمويل المستقر

في شهر أغسطس ٢٠١٨، أصدر مصرف البحرين المركزي أنظمته بشأن إدارة مخاطر السيولة. ومن بين أمور أخرى، تقتضى أنظمة إدارة مخاطر السيولة على البنوك تطبيق صافي نسبة التمويل المستقر اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. يتمثل الهدف من صافي نسبة التمويل المستقر في تعزيز مرونة أنماط مخاطر السيولة لدى البنوك وتحفيز قطاع مصرفي أكثر مرونة على مدى أفق زمني أطول. يحد صافي نسبة التمويل المستقر من الاعتماد المفرط على التمويل بالجملة في الأجل القصير، وتشجع على تقييم أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة وغير المدرجة بالميزانية، وتعزز استقرار التمويل.

فيما يلي نسبة صافي التمويل المستقر الموحد المحسوب وفقاً لتوجيهات الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، بالنسبة للمجموعة:

٢٠١٩	
٢,٥٤٤,٥	مجموع التمويل المستقر المتاح
١,٩٧٧,٨	مجموع التمويل المستقر المطلوب
<u>١٢٨,٧%</u>	نسبة صافي التمويل المستقر الموحد للمجموعة
<u>١٠٠,٠%</u>	الحد الأدنى من صافي نسبة التمويل المستقر المطلوب

نظراً لأن بالتاريخ الإلزامي لأنظمة نسبة صافي التمويل المستقر في مملكة البحرين هو ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، لم يتم تقديم أي أرقام مقارنة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

٤٥ نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع المحتفظ بها لدى عمليات البحرين للبنك بنظام حماية الودائع (النظام) المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي بخصوص تأسيس خطة حماية الودائع ومجلس حماية الودائع. يغطي هذا النظام "الأشخاص الاعتباريين" (الأفراد) بحد أقصى قدره ٢٠,٠٠٠ ألف دينار بحريني كما هو محدد بموجب متطلبات مصرف البحرين المركزي. يقوم البنك بدفع مساهمة دورية حسب تكليف صادر من مصرف البحرين المركزي.

٤٦ نظام ادخار الموظفين

إن النظام هو المساهمة في صندوق الادخار بين البنك وموظفي البنك. تم تقديم النظام في شهر يناير ١٩٩٦ بهدف تزويد الموظفين بمنافع نقدية عند الاستقالة أو التقاعد أو الوفاة. إن المشاركة في النظام هي اختيارية؛ قد يساهم الموظف بأي مبلغ؛ يضمن البنك بمساهمة مماثلة بنسبة ٣% أعلى شريطة ألا تتعدى مساهمة البنك ١٠% من إجمالي راتب الموظف. يصبح الموظف مؤهلاً للحصول على إجمالي مبلغ مساهمة البنك عندما يكمل الموظف ٥ سنوات من الخدمة وإلا سيتم احتساب الإستهقاق على أساس تناسبي. يدار النظام من قبل لجنة تتألف من أعضاء من الإدارة وممثلين مرشحين تم اختيارهم من قبل الموظفين.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغ إجمالي مساهمة الصندوق بما في ذلك دخل الإيرادات المحققة ١٩,٠ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ١٧,٢ مليون دينار بحريني). ومن إجمالي المبلغ الأصلي للصندوق، فإن مدفوعات المبلغ الأصلي للقرض يعادل ١٦,٤ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ١٥,١ مليون دينار بحريني) المشتملة على مساهمات الموظفين المعنيين ومساهمة البنك التي يضمنها البنك للموظفين المشاركين في النظام بموجب القانون المعمول به. ومن المبلغ الأصلي، تم استثمار مبلغ وقدره ٤,٩ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ٨,٢ مليون دينار بحريني) في سندات حكومية بحرينية وسندات دول مجلس التعاون الخليجي.

٤٧ موجودات الإمانة

بلغت الموجودات المدارة ٦٦,٠ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ٦١,٣ مليون دينار بحريني). ويحتفظ بهذه الموجودات بصفة ائتمانية، وتقاس بالتكلفة، ولا تدرج في القائمة الموحدة للمركز المالي. بلغ إجمالي القيمة السوق لجميع تلك الأموال ٦٨,٣ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ٦٠,٨ مليون دينار بحريني).

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

٤٨ تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يقدم الجدول التالي تسوية بين البنود في قائمة المركز المالي وفئات الأدوات المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	مدرجة بالتكلفة	المجموع
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	٣٧٦,٤	٣٧٦,٤
أذونات خزانة ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	٢,١	-	٤٨٤,٤	٤٨٢,٣
قروض وسلف العملاء أوراق مالية استثمارية	٠,٧	٦٦٠,٥	٦٨,٣	٢٧٨,٣	١,٦٧٠,٩
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	٨٧٥,٠	١٤٥,٥
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى عقارات ومعدات	-	-	-	٧٠,٦	٧٠,٦
	-	-	-	٧٤,٢	٧٤,٢
	-	-	-	٣٥,٢	٣٥,٢
مجموع الموجودات	٠,٧	٦٦٢,٦	٦٨,٣	٣,٨٦٥,٠	٣,١٣٣,٤
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	٣٦٣,١	٣٦٣,١
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	٣١٣,٤	٣١٣,٤
اقتراضات لأجل	-	-	-	٣٣٣,٠	٣٣٣,٠
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى	-	-	-	٢,١٦٩,٥	٢,١٦٩,٥
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	-	-	-	١٣٩,٠	١٣٩,٠
مجموع المطلوبات	-	-	-	٣,٣١٨,٠	٣,٣١٨,٠
٣١ ديسمبر ٢٠١٨	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	مدرجة بالتكلفة	المجموع
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	١٩١,٠	١٩١,٠
أذونات خزانة ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	٤,٦	-	٤١٠,٤	٤٠٥,٨
قروض وسلف العملاء أوراق مالية استثمارية	١,٦	٥٨٦,٤	٦٦,٤	٢٣٩,٢	١,٧٧٢,٥
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	٨٠٠,٣	١٤٥,٩
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى عقارات ومعدات	-	-	-	٦٢,٩	٦٢,٩
	-	-	-	٧٧,٩	٧٧,٩
	-	-	-	٢٧,٥	٢٧,٥
مجموع الموجودات	١,٦	٥٩١,٠	٦٦,٤	٣,٥٨١,٧	٢,٩٢٢,٧
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	٢٥٨,٧	٢٥٨,٧
اقتراضات بموجب	-	-	-	١٩٩,٠	١٩٩,٠
اقتراضات لأجل	-	-	-	١٤٤,٥	١٤٤,٥
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى	-	-	-	٢,٣٧٤,٥	٢,٣٧٤,٥
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	-	-	-	١٠٤,٦	١٠٤,٦
مجموع المطلوبات	-	-	-	٣,٠٨١,٣	٣,٠٨١,٣

٤٩ أرقام المقارنة

تم إعادة بعض أرقام المقابلة لسنة ٢٠١٨ لتتوافق مع عرض القوائم المالية للسنة الحالية. ولم تؤثر إعادة التصنيفات تلك على صافي الربح ومجموع الموجودات ومجموع المطلوبات ومجموع حقوق الملكية للمجموعة المسجلة مسبقاً.